جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير بعنوان

تقدير دالة الإنتاج لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الأردن

إعـــداد
ندى "محمد طاهر" الحموري

إشـــراف
أ. د. خليل حماد

آب ١٩٩٩م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

تقدير دالة الإنتاج لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الأردن

إعـــداد
ندى "محمد طاهر" الحموري
بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك (١٩٩٢)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في جامعة اليرموك – قسم الإقتصاد

لجنة المناقشة:

أ.د. خليل نايف حماد ..... مشرفاً
د. أنور الحاج راشد القرعان ..... عضواً
د. سعيد الحلاق ..... عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الإهـــداء

الى روح والدي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه ...

الى من تعجز الكلمات عن وصف حبي لها الى والدتي الحنون ...

أهدي رسالتي...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا الجهد المتواضع، ولايسعني وقد شارفت على إتمامه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير والإعتراف بالجميل لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور خليل حماد حفظه الله، الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي لم يدخر وسعاً في سبيل إظهارها بالمظهر اللائق، وقد منحني من علمه ووقته الكثير، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور أنور القرعان، والدكتور سعيد الحلاق، لتكرمهما بقراءة فصول هذه الرسالة والمشاركة في مناقشتها.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الصديقة الغالية لينا سميح مسعود مديرة مركز المعرفة للكمبيوتر لما بذلته من جهد في طباعة هذه الرسالة.

كما ويقتضي العرفان والوفاء أن أقدر لوالدتي ولأسرتي الكريمة ماتحملوه مني ومعي طيلة فترة دراستي، فلهم كل الشكر وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحثة

ندى "محمد طاهر" الحموري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس المحتويــات

الموضوع	الصفحة
لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ح
فهرس الملاحق	ي
فهرس الأشكال	ك
الملخص بالعربية	ل

الفصل الأول

فصل تمهيد

المقدمة	٢
أهمية الدراسة	٢
هدف الدراسة	٣
منهجية الدراسة	٣
الدراسات السابقة	٥
تسلسل الدراسة	٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

القيمة المضافة والعمالة في قطاع الخدمات

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧

مقدمة ١١

٢-١ الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الإقتصاد الأردني: الناتج المحلي الإجمالي والعمالة ١٣

٢-١-١ القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) لقطاع الخدمات ١٣

٢-١-٢ دور قطاع الخدمات في استيعاب العمالة ١٤

٢-٢ الأهمية النسبية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة ١٦

٢-٢-١ القيمة المضافة لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ١٦

٢-٢-٢ العمالة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٢٢

الفصل الثالث

خدمات المال والتأمين في الأردن

٣-١ المبحث الأول: الجهاز المصرفي والمالي في الأردن ٢٥

٣-١-١ نشأة وتطور القطاع المصرفي والمالي في الأردن ٢٥

٣-٢ المبحث الثاني: قطاع التأمين في الأردن ٣٧

٣-٢-١ مفهوم التأمين ٣٧

٣-٢-٢ نشأة التأمين وتطور عدد شركات التأمين العاملة في الأردن ٣٨

٣-٢-٣ أنواع التأمين في الأردن ٤٣

٣-٢-٤ أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني خلال (١٩٨٠-١٩٩٧) ٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

تقدير دالة الإنتاج في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

المقدمة	٥٨
٤-١ النموذج النظري لدالة الإنتاج	٥٨
٤-٢ تحليل نتائج التقدير القياسي للنموذج	٦١
٤-٣ دالة الانتاج في القطاع مع المتغير الوهمي	٦٨
٤-٤ درجة الإستخدام الأمثل للناتج المحلي الإجمالي ومدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)	٧٢

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

٥-١ الخلاصة	٧٨
٥-٢ التوصيات	٨٠
المراجع	٨٢
ملاحق الدراسة	٨٧
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(٢-٢-١)	مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي لقطاع الخدمات وفي الناتج المحلي الإجمالي	١٧
(٢-٢-٢)	القيمة المضافة لخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الإعمال بالأسعار الجارية	١٩
(٢-٢-٣)	توزيع قوة العمل حسب أنشطة قطاع الخدمات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)	٢٣
(٣-١-١)	تطور تفرع البنوك العاملة في الأردن (١٩٦٤-١٩٩٧)	٣٠
(٣-١-٢)	تطور الموجودات والتسهيلات الائتمانية وإجمالي الودائع وحقوق المساهمين لدى البنوك المرخصة	٣١
(٣-١-٣)	تطور بعض الأنشطة التي يقوم بها الجهاز المصرفي والمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٦
(٣-٢-١)	تطور عدد شركات التأمين العاملة في الأردن لبعض السنوات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)	٤٠
(٣-٢-٢)	عمليات الاندماج التي تمت في قطاع التأمين خلال الأعوام (١٩٨٥-١٩٩٠)	٤١
(٣-٢-٣)	شركات التأمين العاملة في الأردن حتى عام ١٩٩٧، تاريخ تأسيسها ورأسمالها المدفوع وجنسيتها وأنواع التأمين التي تمارسها	٤٥
(٣-٢-٤)	الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين والأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث الأقساط	٤٩
(٣-٢-٥)	التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين لسوق التأمين الأردني والأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث التعويضات	٥١
(٣-٢-٦)	مساهمة الأقساط المحصلة في الناتج المحلي الإجمالي وحصة	٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفرد من إجمالي الأقساط
(٣-٢-٧) تطور رأس المال المدفوع وحقوق المساهمين والاحتياطات الفنية وإجمالي الاستثمارات والعمالة لشركات التأمين العاملة في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ٥٦
(٤-١) الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال بالأسعار الجارية في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بالإضافة إلى مخفض الناتج المحلي الإجمال للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ٦٢
(٤-٢) الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال بالأسعار الثابتة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بالإضافة إلى عدد العمال للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ٦٣
(٤-٣) دالة الإنتاج المقدرة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٦٤
(٤-٤) دالة الإنتاج المقدرة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بعد التعديل لمشكلة الإرتباط الذاتي ٦٧
(٤-٥) دالة الإنتاج المقدرة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بعد إضافة المتغير الوهمي ٦٩
(٤-٦) درجة الإستخدام الأمثل للناتج المحلي الإجمالي ومدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ٧٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
(١-١)	الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٧ حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية	٨٨
(١-٢)	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الإقتصادي ومن مسوح مختلفة	٨٩
(١-٣)	معدلات تغلغل التأمين وكثافته في الأسواق العربية لعام ١٩٩٦	٩٠
(١-٤)	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٩١
(١-٥)	نسبة المساهمة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٧ حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية	٩٢
(١-٦)	معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاط الاقتصادي للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٧	٩٤
(١-٧)	دور قطاع الخدمات في استيعاب العمالة	٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(٤-١)	درجة الأستخدام الأمثل لعنصر العمل خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)	٧٤
(٤-٢)	درجة الأستخدام الأمثل لعنصررأس المال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)	٧٥
(٤-٣)	درجة الأستخدام الأمثل لعنصر الإنتاج خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)	٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تقدير دالة الإنتاج لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الأردن

إشراف الأستاذ الدكتور خليل حماد

الملخص بالعربية

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تركز على إحدى قطاعات الإنتاج الخدمي في الأردن وهو قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، في الوقت الذي تركز فيه معظم الدراسات الأخرى على الإنتاج السلعي، حيث تفتقر الأدبيات الإقتصادية إلى الدراسات القياسية لدالة الإنتاج المتعلقة بقطاع الخدمات وذلك لحداثة الاهتمام بهذا القطاع.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الإنتاج من نوع كوب – دوغلاس (Cobb - Douglas) لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الأردن للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة كل من عنصري العمل ورأس المال في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع في فترة الدراسة وحساب المرونات.

أظهرت الدراسة أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يعتبر ثاني أكبر قطاعات خدمات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع منتجي الخدمات الحكومية، إذ تشكل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ١٨,٤٪

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

كمتوسط لفترة الدراسة، كما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات ٢٧٪ كمتوسط لفترة الدراسة.

كما أظهرت الدراسة بأن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يساهم في إستيعاب مانسبته ٣,٣٪ من مجمل القوى العاملة كمتوسط لفترة الدراسة، وتعتبر القوى العاملة في نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال هي الأقل عدداً ونسبةً مقارنةً ببقية قطاعات الخدمات.

كما دلت نتائج التقدير لدالة كوب–دوغلاس لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أن المساهمة النسبية لكل من عنصري الإنتاج العمل ورأس المال كانت (٠,٢٤) ، (٠,٢٧) على التوالي، كما بينت النتائج أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يتصف بعوائد الحجم المتناقصة.

كذلك ومن خلال دالة إنتاج كوب–دوغلاس المقدرة تبين أن للكفاءة الفنية والتكنولوجية أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع خلال فترة الدراسة وبدلالة إحصائية عالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فصـــل تمهيـــــدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المقدمة:

إن من أهم الخصائص الهيكلية التي تطلق على الاقتصاد الأردني أنه اقتصاد خدمي، بحيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٧,١٪ عام ١٩٩٧ مقارنة مع ٣٢,٩٪ نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي. وبذلك يحتل قطاع الخدمات مركز الصدارة في مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن من بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

إن هيمنة القطاع الخدمي الأردني على بقية القطاعات الاقتصادية ترجع لعدة أسباب من أهمها:-

١. أن قطاع الخدمات الأردني أكثر القطاعات الاقتصادية تطورا بسبب ارتباطه بالعالم الخارجي ، وهذا مهم إذا ما عرفنا أن الأردن يعتمد بشكل أساسي على الموارد والمساعدات الخارجية الممثلة بالتحويلات التي يقوم بها الأردنيون العاملون في الخارج والمساعدات الدولية التي تقدم إلى الأردن.

٢. إن قطاع التجارة والخدمات هو الأكثر والأسرع ربحا والأقل مخاطرة من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لذلك يتجه إليه المستثمرون.

ويتكون قطاع الخدمات من التجارة العامة والنقل والاتصالات ، الخدمات المالية والعقارية والأعمال، خدمات اجتماعية ، منتجو الخدمات الحكومية والخدمات المنزلية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تركز على إحدى قطاعات الإنتاج الخدمي في الأردن وهو قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، في الوقت الذي تركز فيه معظم الدراسات الأخرى على الإنتاج السلعي، حيث تفتقر الأدبيات الاقتصادية في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأردن إلى الدراسات القياسية لدالة الإنتاج المتعلقة بقطاع الخدمات وذلك لحداثة الاهتمام بهذا القطاع.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الإنتاج من نوع كوب - دوغلاس لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الأردن للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) وذلك للتعرف على مساهمة كل من العمل ورأس المال في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع في فترة الدراسة وحساب المرونات.

منهجية الدراسة:

تأخذ دالة الإنتاج في الدراسات الاقتصادية أشكالا مختلفة من أهمها:

- دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس: (Cobb-Douglas).
- دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة: (Constant Elasticity Of Substitution) .

وعادة تعتمد هذه الدالة على عناصر الإنتاج التي من أهمها عنصري العمل ورأس المال.

وفي هذه الدراسة سنقوم باستخدام دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس لانتشار استخدامها وعدم احتياجنا إلى تثبيت مرونة الإحلال وسهولة مقارنتها مع دراسات مماثلة أخرى.

وتأخذ دالة الإنتاج الصيغة الرياضية الآتية (Chiang, 1984:408):

$$Y = AL^{\alpha} K^{\beta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث ترمز :

Y : للناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.

L : لعدد العاملين.

K : لرأس المال.

α,β,A هي ثوابت، حيث تمثل α: المعامل الذي يقيس قيمة مساهمة مدخل العمل في الناتج المحلي الإجمالي، β : المعامل الذي يقيس قيمة مساهمة رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي، A: مؤشر للمستوى التكنولوجي أو معلمة الكفاءة الفنية للإنتاج (فعالية التكنولوجيا).

وكما هو معروف من النماذج الاقتصادية الرياضية فإن الإنتاج (Y) مرتبط طرديا بعنصري الإنتاج (L,K)، فكلما زاد رأس المال (K) أو زادت العمالة (L) فإن الانتاج (Y) يزيد.

ويمكننا ادخال عامل الزمن كمتغير في دالة كوب-دوغلاس كمقياس للتغير التكنولوجي وبالتالي تصبح الناتج المحلي الإجمالي في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال دالة في كل من العمل ورأس المال والزمن كمقياس للتغير التكنولوجي أو مايسمى بـ D.T.C إختصارا لـ: "Disembodied Technical Change".

وتصبح دالة الانتاج على الشكل التالي:

$$Y = AL^{\alpha} K^{\beta} e^{\delta t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث تمثل δt: التغير الذي يحدث في العملية الانتاجية خلال الزمن بغض النظر عن التغير الذي يحدث من مدخلات الانتاج .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد تم استخدام هذه العلاقة في كثير من الدراسات الاقتصادية السابقة ، والتي قامت بدراسة دالة الانتاج لقطاعات اقتصادية مختلفة في الأردن ، والتي سيتم ذكرها في الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة.

ولتقدير العلاقتين (١)،(٢)، نقوم بأخذ الصيغة اللوغاريتمية للعلاقتين وإضافة حد الاضطراب أو مايسمى بـ الخطأ العشوائي (U) لتصبح العلاقتين على الشكل التالي:

$$\ln y = \ln A + \alpha \ln L + \beta \ln K + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\ln y = \ln A + \alpha \ln L + \beta \ln K + \delta t + U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وسوف يتم تقدير الدالة(١)، والدالة (٢) بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares).

سوف تستخدم هذه الدراسة البيانات الاحصائية المنشورة من السلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي والعمل ورأس المال في قطاع الخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، بالاضافة إلى مخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

الدراسات السابقة:

لم تتعرض أي دراسة سابقة لدالة الإنتاج في قطاع الخدمات في الأردن حسب إطلاع الباحث. إلا انه هناك العديد من الدراسات السابقة والتي قامت باستخدام دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس في قطاعات إقتصادية غير قطاع الخدمات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن أهم هذه الدراسات:

١. دراسة "دوال إنتاجية قطاعية للزراعة والصناعة والبناء في الأردن "، التي قام بها الأستاذ الدكتور خليل حماد، والتي تتناول فيها دوال إنتاج للقطاعات السلعية الثلاث: الزراعية، الصناعية، التشييد(البناء) وذلك باستخدام دولة كوب-دوكلاس بهدف تحديد العوامل المؤثرة في إنتاج كل قطاع ومدى أهميه ومعنويته وكذلك حساب المرونات بين الإنتاج في كل قطاع والعوامل المؤثرة فيه، وقد جرى تقدير دوال لوغاريتمية لدالة كوب-دوغلاس وأضيف عامل الزمن في معادلة ثانية لكل قطاع وفترة الدراسة كانت (١٩٧٣-١٩٨٨). ولقد بينت النتائج أن عنصر العمل ورأس المال وعامل الزمن ذات تأثير معنوي في قطاع الزراعة، وأن هذا القطاع قد تأثر بالتطور التكولوجي عبر فترة الدراسة كما أن مرونة عنصر رأس المال بالنسبة للناتج الزراعي أكبر من مرونة عنصر العمل بالنسبة لهذا الناتج. أما الناتج الصناعي وناتج قطاع البناء والتشييد، فلم يظهر أي تأثير للتطور التكنولوجي. وقد ظهر عنصر العمل أكثر تأثيراً في قطاع البناء والتشييد منه في قطاعي الزراعة والصناعة وكان معامل المرونة بين الناتج في قطاع البناء والتشييد وبين عنصر العمل كبيراً ومعنوياً. كما اشتركت القطاعات الثلاث في خاصية واحدة وهي أن الناتج في هذه القطاعات يتميز بتناقص الغلة (الناتج) مع زيادة الحجم مما يعكس عدم كفاءة في العملية الإنتاجية في القطاعات الثلاث (Hammad, 1994).

٢. دراسة "أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني" التي قام بها الدكتور قاسم الحموري والدكتور صباح البدري، والتي تناولت فيها قياس التطور التكنولوجي خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٩١) عن طريق تقدير دالة الإنتاج في القطاع الصناعي، وذلك على إفتراض أن هذه الدالة هي من طراز دالة كوب-دوغلاس مع تقييدها لكي تعطي مردودات ثابتة للحجم، ومع إدخال عامل الزمن كمتغير فيها. وبينت الدراسة أن التطور التكنولوجي يؤثر تأثيراً إيجابياً طفيفاً على الناتج الصناعي الأردني وبمعدل يقل عن ١٪ سنوياً، وأن القطاع الصناعي يعمل في مرحلة ثبات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

مردودات الحجم وقد قامت الدراسة بإجراء اختبار قاطع لهذه الفرضية. أما بالنسبة لمعدل مشاركة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، فقد أظهرت الدراسة أن معدل مشاركة رأس المال في الإنتاج (٠,٦٥) أكبر من معدل مشاركة العمل (٠,٣٥). (الحموري والبدري، ١٩٩٦).

٣. دراسة "إنتاجية القطاع الصناعي الأردني (١٩٦٧-١٩٨٦)"، والتي قام بها الدكتور عبد الرزاق بني هاني والدكتور عبد الله شامية، حيث تناولت هذه الدراسة تقييم الإنتاج والإنتاجية بالقطاع الصناعي الأردني خلال الفترة (٦٧-٨٦) حيث تبدأ الدراسة بتبيان دور القطاع الصناعي في الإقتصاد بشكل عام، بعد ذلك تحديد وحساب دالة إنتاجية من نوع كوب-دوغلاس للقطاع الصناعي ولبعض الصناعات المختارة. ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها انخفاض الناتج الصناعي الحقيقي خلال فترة الدراسة وتناقص عوائد الحجم على مستوى القطاع ككل وعلى مستوى بعض الصناعات. (Bani - Hani & Shamia, 1989).

٤. دراسة "الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملاً فأكثر" التي قام بها الدكتور عبد عبد الحميد خرابشة والدكتور أحمد خلف الملكاوي، حيث تستهدف هذه الدراسة قياس الإنتاجية في المؤسسات الصناعية التي توظف عشرين عاملاً فأكثر وذلك بإستخدام القيمة المضافة الصافية. وقد تم احتساب انتاجية كل من العمل ورأس المال والدينار من الأجور وكذلك احتساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في القيمة المضافة وذلك بإستخدام دالة انتاج كوب - دوغلاس. وبينت الدراسة أن انتاجية كل من العمل ورأس المال متذبذبة من سنة لأخرى، وأن مساهمة العمل في القيمة المضافة أكبر من مساهمة رأس المال، كما بينت أيضاً عدم استغلال المؤسسات الصناعية لطاقاتها الإنتاجية المتاحة (خرابشة، الملكاوي، ١٩٨٨).

٥. دراسة "قياس الإنتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية (١٩٦٣-١٩٨٦)"، والتي قام بها الدكتور أحمد الملكاوي، واستهدفت هذه الدراسة قياس الإنتاجية والمساهمة النسبية للعمل ورأس المال في الإنتاج إضافة إلى التغير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وبينت الدراسة أن إنتاجية العمل كانت على الدوام أعلى من إنتاجية رأس المال، وكذلك كانت المساهمة النسبية للعمل في الإنتاج أعلى من مساهمة رأس المال، كما أن العائد للحجم كان متزايداً خلال فترة الدراسة (الملكاوي، ١٩٨٩).

٦. دراسة "الإستثمار الخاص والإستثمار العام والنمو الإقتصادي في الأردن، دراسة تطبيقية"، والتي قام بها الدكتور أنور القرعان، وتحاول الدراسة اختبار الفرضية التي تسلم بأن الإستثمار الخاص هو أكثر فعالية من الإستثمار العام، وذلك من خلال تقدير الإنتاجية الحدية لكلا النمطين من الإستثمارات للفترة ١٩٦٩-١٩٩٣. ولتحقيق ما سبق تم تقدير دالة الإنتاج الإجمالي بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وقد جاءت نتائج الدراسة لتبين أن للإستثمار الخاص دوراً جوهرياً ومباشراً في تحفيز النمو الإقتصادي يفوق دور الإستثمار العام (القرعان، ١٩٩٧).

وهناك دراسة بعنوان "دالة الإنتاج لقطاع الخدمات حالة دولة الإمارات العربية المتحدة" للدكتور ابراهيم محمد القحطاني والدكتور عبد الواحد خالد الحميد. حيث ركزت هذه الدراسة على أنشطة الخدمات التي يحتويها قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. وتناولت هذه الدراسة، تقدير لدالة الإنتاج في قطاع الخدمات بدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ ، باستخدام دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس. وقد أظهرت النتائج أن مرونة عنصر العمل تبلغ (١,٠٠) وبالمثل فإن مرونة عنصر رأس المال (٠,٢٣٣) وهذا يظهر أهمية عنصر العمل بالنسبة لقطاع الخدمات، إضافة إلى أن مجموع مرونتي عنصري العمل ورأس المال أظهرت أن دالة الإنتاج من النوع (Constant returns to scale) وأن إمكانية نمو هذا القطاع وزيادة أهميته بالنسبة لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة ومرتبطة بنسب ثابتة مع عناصر الإنتاج.

بالإضافة إلى أول دالة إنتاج كلية أو تجميعية للإقتصاد الأردني في عام ١٩٨٦ والتي قام بها الأستاذ الدكتور خليل حماد (Hammad, 1986).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تسلسل الدراسة:

الدراسة تتكون من خمسة فصول:

- الفصل الأول يتناول التعريف بالدراسة من حيث مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، واستعراض الدراسات السابقة، وفرضية الدراسة ومنهجيتها.

- الفصل الثاني يتناول القيمة المضافة والعمالة في قطاع الخدمات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

- الفصل الثالث يتضمن مبحثين، يتناول المبحث الأول القطاع المصرفي والمالي في الأردن من حيث نشأته وتطوره ودوره في الإقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، ويتناول المبحث الثاني قطاع التأمين في الأردن منذ نشأته وتطوره وواقع العمل التأميني في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

- الفصل الرابع سوف يتم عمل تقدير لدالة الإنتاج في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) وتحليل النتائج القياسية ومقارنتها مع النظرية الإقتصادية.

- الفصل الخامس والأخير يتناول النتائج النهائية للدراسة والتوصيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

القيمة المضافة والعمالة في قطاع الخدمات خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

مقدمة:

لم تتوصل الدراسات المختلفة إلى تعريف محدد لقطاع الخدمات، ففي الدراسة الرائدة التي قدمها كولن كلارك عام ١٩٤٠ (C.Clark) كان قطاع الخدمات هو الامتداد الثالث في عملية الانتقال الهيكلي الاقتصادي التي تمتد عبر القطاع الأولي وهو الزراعة، فالقطاع الثانوي وهو الصناعة، ثم القطاع الثالث (Tertiary) وهو الخدمات، حيث عرفها بصناعات البناء والتشييد، النقل والمواصلات، التجارة والتمويل، الخدمات المهنية، الإدارة العامة والدفاع، والخدمات الشخصية (القحطاني، ١٩٩٧ :١٦).

وفي عام ١٩٥٦ أشار فيكتور فكس (V.Fucks) إلى أن "الخط الفاصل بين الخدمات والسلع يصعب رسمه، ومن المرجح عدم وجود أي تقسيم مرض يفصل بينهما". ومع ذلك حدد فكس قطاع الخدمات بإعتباره مشتملاً على التجارة والتمويل، والتأمين والعقار، والخدمات المهنية، وخدمات الأعمال، والحكومة العامة. ثم اقترح رونالد شيلب (R.Shelp) في عام ١٩٨١ طريقتين للتعامل مع قطاعات الخدمات سواء على صعيد التعريف أو التقسيم إلى المكونات: الطريقة الأولى تتركز على الكينونة الفيزيائية للمنتج، فهو سلعة عندما يكون ملموساً (Tangible) وخدمة عندما لا يكون ملموساً (Intangible). وفي هذا الإطار يترتب على الكينونة الفيزيائية للخدمة أن يكون النشاط الانتاجي قريباً من المستهلك لأسباب تتعلق بصعوبة أو إستحالة النقل والتخزين. أما الطريقة الثانية فتتعامل مع الخدمات كقطاع متبق (Residual) بعد احتساب القطاعات الأخرى، وبذلك لا تمدنا بتعريف قدر ما تمدنا بتقسيم إلى مكونات أصغر (القحطاني، ١٩٩٧ : ١٧).

وتبين دراسة (القحطاني،١٩٩٧) بأن كل من حاول أن يتصدى لدراسة قطاع الخدمات انتهى إلى اختيار التعريف الذي يتلاءم مع أهداف دراسته.

والاردن تستخدم تقسيماً لقطاعاتها الاقتصادية حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) لكافة الأنشطة الاقتصادية، حيث يتم تصنيف مجموعة الصناعات إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاقسام التسعة الرئيسية المذكورة تالياً (دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية (٥٢-٩٢) : ١٦).

١- الزراعة، القنص، الغابات وصيد الأسماك.

٢- المناجم والتعدين.

٣- الصناعة التحويلية.

٤- الكهرباء والماء.

٥- الإنشاءات.

٦- تجارة الجملة وتجارة التجزئة والفنادق والمطاعم.

٧- النقل والتخزين والإتصالات.

٨- المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.

٩- الخدمات الإجتماعية والخدمات الشخصية.

إلا أن هذا التقسيم بدوره لا يجمع انشطة الخدمات في قطاع واحد بل يبعثره في أكثر من قطاع، حيث يحتوى قطاع الخدمات على التجارة العامة، والنقل والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الإجتماعية والخدمات الشخصية، ومنتجو الخدمات الحكومية[١]، ومنتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات[٢]، والخدمات المنزلية[٣].

وسوف تركز هذه الدراسة على انشطة الخدمات التي يحتويها القطاع الثامن وهو قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.

١- يشمل قطاع منتجو الخدمات الحكومية: كافة الدوائر والمؤسسات والهيئات الأخرى للحكومة المركزية والاقليمية (المحافظات)، والحكومات المحلية (البلديات والمجالس القروية) الأردنية التي تعمل في انشطة الإدارة، الدفاع، الصحة، التعليم، والخدمات الإجتماعية.

٢- تشمل الوحدات التي تقدم بصفة أساسية الخدمات الاجتماعية مجاناً، أو بسعر لا يقصد منه تغطية كامل تكاليف انتاج الخدمات، وتمول وتدار بصفة اساسية من قبل الافراد (القطاع العائلي)، كما هي الحال بالنسبة للنوادي الرياضية والاجتماعية.

٣- تشمل الخدمات المقدمة للعائلات والتي تقوم عائلة بتقديمها لعائلة أخرى مقابل أجر نقدي أو عيني، كالخدمات المقدمة من قبل الخدم المحليين والسائقين والقائمين بأعمال التنظيف وعمال الحدائق والمربيات ...الخ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢-١ الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الإقتصاد الأردني: الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

٢-١-١ القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) لقطاع الخدمات.

يحتل قطاع الخدمات في الاقتصاد الأردني مركز الصدارة من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث شكلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ما متوسطه٦٨,٣٪ خلال الفترة(٨٠-٩٧) كما هو مبين في الملحق (١-٤).

كما يبين الملحق (١-٤) بأن الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات قد ازداد من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٧ من حيث العدد المطلق، وقد حقق معدلات نمو بلغت ٢٤,٥٪ في عام ١٩٨١ وهي أعلى معدل نمو حققه قطاع الخدمات، و ٣٪ في عام ١٩٩١ وهي أدنى معدل نمو حققه قطاع الخدمات خلال الفترة السابقة.

لقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) حيث بلغت: (٧٠,٧)،(٧١,٥)،(٧٠,٨)،(٧٢,٨)،(٦٩,٣) على التوالي. كما أنها ارتفعت في الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) فكانت: (٦٨,٣)،(٧١,٨)،(٧٢,٤) على التوالي، كما يشير ملحق (١-٥).

وقد يُعزى ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع الخدمات في هاتين الفترتين إلى تراجع الإهمية النسبية لقطاع الإنشاءات وقطاع الصناعة التحويلية، حيث حقق قطاع الإنشاءات معدلات نمو سالبة خلال (١٩٨٥-١٩٨٩)، وذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي شهده الاقتصاد الأردني مع مطلع الثمانينات وتراجع زخم النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية، مما ساعد على تقليص حركة البناء والتشييد في الاردن خلال تلك الفترة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما في الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) فقد تراجعت الاهمية النسبية لكل من قطاع الزراعة والصناعة التحويلية والإنشاءات. فقد حقق قطاعا الزراعة والإنشاءات معدلات نمو سالبة في تلك الفترة كما يبين ملحق (١-٦).

إن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي قد لا يعكس بالضرورة تطوراً إيجابياً في البنية الإقتصادية ويعود ذلك إلى :-

١- إن هذا الإرتفاع في الاهمية النسبية يكون على حساب مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بدورها لا تقل أهمية عن قطاع الخدمات، مثل قطاع الزراعة الذي يلعب دوراً مهماً في توفير مدخلات وطنية للقطاعات الأخرى على شكل مواد أولية، وتوفير سوق واسعة للطلب على منتجات القطاعات الأخرى، وكذلك قطاع الصناعة الذي ينهض بدور كبير في زيادة سرعة معدلات نمو الانتاج بالمقارنة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى.

٢- يعتبر قطاع الخدمات الحكومية من أكبر قطاعات الخدمات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كما يوضح ملحق (١-٥). وهذا القطاع يساهم بدور محدود في دفع حركة التنمية والإنتاج في بلد نامٍ كالأردن، حيث بينت إحدى الدراسات على القطاع الحكومي في الأردن بأن أثر هذا القطاع مقاساً بالمقاييس المختلفة التي استخدمتها الدراسة سالب على النمو الاقتصادي(شطناوي، ١٩٩٦:٦٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١-٢ دور قطاع الخدمات في إستيعاب العمالة:

استقطب قطاع الخدمات إعداداً كبيرة من القوى العاملة الأردنية، شكلت ما متوسطه ٧٠,١٪ من مجمل القوى العاملة في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) . ويشير الملحق (١-٧) إلى إن قطاع الخدمات قد استخدم عام ١٩٨٠ نحو ٢٧٤,٤ الف عامل وبنسبة قد بلغت ٦٧,٧ من إجمالي العمالة الكلية، وقد استمرت اعداد القوى العاملة في هذا القطاع بالارتفاع المستمر فكانت عام ١٩٩٣ حوالي ٦٤٧,١ الف عامل وبنسبة ٧٥,٣٪ ، وفي عام ١٩٩٧ قدر حجم العمالة في قطاع الخدمات بحوالي ٧٣١,١ الف عامل وبنسبة كانت ٧٠,٨ من إجمالي قوة العمل الأردنية.

www.manaraa.com

وقد يعود هذا الإرتفاع في حجم القوى العاملة في قطاع الخدمات إلى :-

أولاً : ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي وهيمنته على الاقتصاد الأردني حيث استحوذ على نسبة عالية من تكوين الناتج الإجمالي بلغت ما متوسطه ٦٨,٣٪ خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) كما يوضح ملحق (١-٤)، الأمر الذي جعل هذا القطاع من اكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

ثانياً: إن طبيعة انتاج القطاعات السلعية يختلف عن انتاج قطاعات الخدمات غير الملموس. فالإنتاج السلعي يتطلب استخدام الالات الانتاجية والتكنولوجية المتطورة وكثافة رأسمالية عالية والعمالة المتدربة، بينما الإنتاج الخدمي ليس له هذه المتطلبات وإنما يعتمد بالدرجة الأولى على العامل البشري(عميرة، ١٩٨٦:٢٥). وتميز قطاع الخدمات بكثافة عنصر العمل قد يعكس تدني انتاجية العامل في هذا القطاع[1].

ثالثاً: النظرة الإجتماعية للعمل في الأنشطة الاقتصادية في قطاعي الزراعة والإنشاءات، وفشل القطاع الصناعي في تحقيق زيادة كبيرة في استخدام القوى العاملة الأردنية، والتركيبة الاجتماعية لأفراد المجتمع الأردني وتفضيل العمل في القطاع الحكومي، كل هذه العوامل ساهمت في توجه معظم القوى العاملة المتسربة من القطاعات الاقتصادية نحو قطاع الخدمات(زريقات، ١٩٩٢:١٥).

رابعاً: البطالة المقنعة في الهيكل الإداري لمعظم حقول هذا القطاع(حداد، ١٩٩٠:٢٢).

١- تعنى الانتاجية كمية الانتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الانتاج الذي ساهم في ذلك الانتاج، ونحصل عليها بقسمة الناتج على كل عنصر من عناصر الانتاج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢-٢ الأهمية النسبية لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة.

٢-٢-١ القيمة المضافة لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

يعتبر قطاعا خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال ومنتجي الخدمات الحكومية من أكبر قطاعات الخدمات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، لقد بلغ معدل مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال في الناتج المحلي الإجمالي ١٨،٤٪ للفترة: ١٩٨٠-١٩٩٧كما يبين جدول (٢-٢-١). حيث تأرجحت هذه النسبة بين ١٥,٨٪ وهي أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حققها هذا القطاع في عام ١٩٨٢، و ٢٠،٣٪ وهي أعلى نسبة مساهمة للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي حققها في عام ١٩٨٩. كما يبين الجدول أن ٢٧٪ من الناتج المحلي لقطاع الخدمات مصدره قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٢-٢-١)

مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات

الأعمال في الناتج المحلي لقطاع الخدمات وفي الناتج المحلي الإجمالي

(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال			معدل نمو القيمة المضافة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال ٪
		القيمة المضافة	٪ من GDP	٪ من الخدمات	
١٩٨٠	١٠٥١,٤	١٩٢,٩	١٨,٣	٢٨,٢	---
١٩٨١	١٣٠٩,١	٢٠٨,٣	١٥,٩	٢٤,٤	٢٤,٥
١٩٨٢	١٥٢٧,٩	٢٤٠,٨	١٥,٨	٢٤,٣	١٦,٢
١٩٨٣	١٦٠٨,٤	٢٦٩,٣	١٦,٧	٢٥,١	٨,٣
١٩٨٤	١٧٦٤,٢	٣٠٨,٨	١٧,٥	٢٦,٣	٩,٣
١٩٨٥	١٧٨٢,٥	٣٢٥,٨	١٨,٣	٢٥,٨	٧,٤
١٩٨٦	١٨٢٠,٨	٣٣٠,٣	١٨,١	٢٥,٤	٣,٢
١٩٨٧	١٨٧٨	٣٤٣,٣	١٨,٣	٢٥,٨	٢,٢
١٩٨٨	١٩٤٦,٦	٣٨٩,٤	٢٠	٢٧,٤	٦,٦
١٩٨٩	٢١٠٩,٦	٤٢٧,٣	٢٠,٣	٢٩,٢	٣
١٩٩٠	٢٣٢٤,٥	٤٢٠,٦	١٨,١	٢٧,٦	٤,٢
١٩٩١	٢٥٠٥,٦	٤٩١,٦	١٩,٦	٢٩,١	١٠,٩
١٩٩٢	٢٩٦٠,٩	٥٣٨,٩	١٨,٢	٢٧,٨	١٤,٧
١٩٩٣	٣٢٠٤,٩	٦٤٤,٢	٢٠,١	٢٩,٥	١٢,٦
١٩٩٤	٣٥٥٢	٦٧٨,٧	١٩,١	٢٨,٥	٩,٤
١٩٩٥	٣٨٧٩,٧	٧٤٤,٢	١٩,٢	٢٨,١	١١,١
١٩٩٦	٤٠١٩,٧	٧٧٦,٩	١٩,٣	٢٦,٩	٨,٩
١٩٩٧*	٤٢٢٦,٢	٨٠٤,٤	١٩,٠	٢٦,٣	٦,٠
المعدل			١٨,٤	٢٧	

* بيانات أولية

المصدر:

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، ١٩٩٤، للفترة: ١٩٨٠-١٩٩٢.

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة، للفترة: ١٩٩٣-١٩٩٧.

أما النسب فقد احتسبت من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتُقدم خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال مصنفة تبعاً للحسابات القومية في دائرة الإحصاءات العامة كالآتي:-

خدمات المال: تقدم من قبل البنك المركزي، والبنوك التجارية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة (بنك تنمية المدن والقرى، وبنك الإنماء الصناعي، ومؤسسة الإقراض الزراعي، والمنظمة التعاونية، وبنك الإسكان)، وشركات الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى في القطاعين العام والخاص، وشركات الوساطة المالية.

خدمات التأمين: تقدم من قبل شركات التأمين.

خدمات العقارات: ويشمل هذا النشاط خدمات مكاتب العقارات، بالإضافة إلى إيجارات المباني المؤجرة، مع تقدير إيجار للمباني التي يسكنها مالكوها.

خدمات الأعمال: لا يحدد هذا القطاع نشاط معين، وذلك لإختلاف الأنشطة التابعة له ولظهور أنشطة جديدة من عام لآخر، ولكن هذا الأنشطة يمكن حصرها بالأنشطة التالية: خدمات المحاسبة والتدقيق، مكاتب الدعاية والإعلان، خدمات تأجير الآليات، مكاتب المحاماة والمكاتب الهندسية والمساحة.

وسوف يتم تناول كل من خدمات المال والتأمين في الأردن بشئ من التفصيل في الفصل القادم.

وبالنظر إلى جدول (٢-٢-٢) نجد أن العقارات والبنوك والمؤسسات المالية تحتلان المرتبتين الأولى والثانية في المساهمة في القيمة المضافة لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال. كما تبين من الجدول السابق أن القيمة المضافة لهذا القطاع ازدادت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٩، ثم انخفضت في عام ١٩٩٠، إلا أنها عاودت الارتفاع من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٢-٢)

القيمة المضافة لخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بالأسعار الجارية.

(بالمليون دينار)

السنة	البنوك والمؤسسات المالية	شركات التأمين	خدمات الأعمال	العقارات	المجموع
١٩٨٠	٥٣,٣	٤,٨	٣,٢	١٣١,٦	١٩٢,٩
١٩٨١	٥٦,٩	٥,٢	٣,٤	١٤٢,٨	٢٠٨,٣
١٩٨٢	٧٠,٣	٤,٩	٤	١٦١,٦	٢٤٠,٨
١٩٨٣	٧٠,٧	٧,٤	٤,٨	١٨٦,٤	٢٦٩,٣
١٩٨٤	٨٥,٧	٩	٥,٢	٢٠٨,٩	٣٠٨,٨
١٩٨٥	٧٨,٨	١٢,٢	٥,٢	٢٢٩,٦	٣٢٥,٨
١٩٨٦	٧١,٠	١٦,٨	٥,٢	٢٣٧,٣	٣٣٠,٣
١٩٨٧	٧٠,٣	١٧,٩	٥,٤	٢٤٩,٧	٣٤٣,٣
١٩٨٨	٨٩,١	١٥,٢	٢١,٥	٢٦٣,٦	٣٨٩,٤
١٩٨٩	١٠٩,٤	١٥,٤	١٣,٨	٢٨٨,٧	٤٢٧,٣
١٩٩٠	٦٤,٧	١٦,٦	١٥,٨	٣٢٣,٤	٤٢٠,٦
١٩٩١	٩٠,٤	٢٠,٢	١١,٦	٣٦٩,٣	٤٩١,٦
١٩٩٢	٩٨,٨	١٥,٢	٢٠,٥	٤٠٤,٤	٥٣٨,٩
١٩٩٣	٩٨,٥	٢١,٤	٤٦	٤٧٨,٤	٦٤٤,٢
١٩٩٤	١٠٧,٨	٢٥,٧	٤٤,٢	٥٠٠,٩	٦٧٨,٧
١٩٩٥	١٠٩,٧	٣٦,٥	٥٠,٣	٥٤٧,٧	٧٤٤,٢
١٩٩٦	١٠١,٨	٣٥,٤	٥٢,٣	٥٨٧,٤	٧٧٦,٩
١٩٩٧*	١٠٨,٩	٣٠,٧	٦٠,٧	٦٠٧,٥	٨٠٤,٤

* بيانات أولية

المصدر:

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

إن إنخفاض القيمة المضافة في هذا القطاع في عام ١٩٩٠ كما يبين جدول (٢-٢-٢)، كان بسبب إنخفاض القيمة المضافة المحققة في البنوك والمؤسسات المالية حيث انخفضت القيمة المضافة من ١٠٩,٤ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ٦٤,٧ مليون دينار في عام ١٩٩٠، ومن الملاحظ أن القيمة المضافة للبنوك والمؤسسات المالية كانت متنبذبة بين الزيادة والنقصان من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩، ومما لا شك فيه أن هذه الفترة من الثمانينات، حكمتها شروط المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية في القطاع المصرفي والمالي الأردني وغياب الرقابة المصرفية المركزية (رقابة البنك المركزي)؛ مما أحدث بعض الاختناقات في القطاع المصرفي والمالي، وتعرضت بعض المؤسسات المصرفية إلى الانهيار ويمكن رصد المشاكل التي تمت خلال تلك الفترة بالاتجاهات التالية (رشيد، ١٩٩٣:١٠٨):-

- التسيب الكبير والمخالفة الفاضحة للقانون من قبل شركات الصرافة، والأثر الذي حدث نتيجة ذلك باتجاهين أولهما ضياع حقوق المودعين في هذه المحلات وثانيهما الدور الذي لعبته هذه المحلات في توسيع السوق الموازي، وأثر ذلك على انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى، وما نتج عن ذلك من إغلاق لهذه المحلات وسحب تراخيصها.

- انفجار مشكلة بنك البتراء والخسائر الكبيرة التي حققتها، بالإضافة إلى الآثار التي حصلت في مؤسسات مصرفية أخرى مثل بنك الأردن والخليج وبعض المؤسسات المالية الأخرى.

كما أن لأزمة الخليج أثر واضح على القطاع المصرفي والمالي في الأردن وظهر ذلك واضحاً في انخفاض القيمة المضافة للبنوك والمؤسسات المالية في عام ١٩٩٠ وكذلك انخفاضها في نفس العام لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. لقد أدت هذه الأزمة إلى سحب أموال قيمتها حوالي ١٧٠ مليون دينار (٨,٥٪ من إجمالي الودائع)، وسحب حوالي ٦٠ مليون دينار من الودائع بالعملات الأجنبية (٩٪ من الودائع بالعملات الأجنبية)، كما أدت إلى زيادة عرض النقد بشكل كبير والضغط على سيولة القطاع المصرفي وبشكل خاص الوحدات المصرفية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصغيرة. لقد أدت هذه الأزمة إلى تراجع الخدمات المصرفية وبشكل خاص حركة الاقتراض (رشيد، ١٩٩٣:١٠٩).

إلا أن القيمة المضافة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال بشكل عام و في البنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص عادت وارتفعت في عام ١٩٩١، وذلك لأن تأثيرات أزمة الخليج كانت مؤقتة بالنسبة للقطاع المصرفي وذلك لعدة أسباب:

١- حركة الاستيراد الضخمة لصالح العراق والتي تمت من خلال المصارف الأردنية بعد انتهاء الحرب، وإنعدام الثقة بالمصارف الغربية من قبل المودعين الأردنيين بسبب تجميد أموال العراق والكويت في هذه المصارف.

٢- عودة الآلاف من العاملين الأردنيين حاملين معهم ادخارات ضخمة تحول الجزء الأكبر منها إلى القطاع المصرفي واستعملت بعد ذلك في تحريك هذا القطاع وتحريك الاستثمار بشكل عام.

مما سبق يتبين أن القيمة المضافة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال قد ازدادت من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٧ بالأرقام المطلقة، ولم تنخفض سوى في عام ١٩٩٠، وذلك على الرغم من تذبذب القيمة المضافة بين الزيادة والنقصان في خدمات المال. ويوضح الجدول (٢-٢-٢) أن السبب في ذلك هو أن القيمة المضافة المحققة في العقارات كانت في تزايد مستمر من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٧ وهذا بدوره يعكس زيادة الطلب المحلي على الأراضي والأبنية السكنية وغير السكنية خلال الفترة السابقة، مما قلل من أثر الانخفاض في القيمة المضافة لبعض السنوات في خدمات المال على هذا القطاع بكامله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢-٢-٢ العمالة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال.

يساهم قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في استيعاب ما نسبته ٣,٣٪ من مجمل القوى العاملة كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧). لقد ازدادت اعداد القوى العاملة في هذا القطاع من ٩,٣ الف عامل في عام ١٩٨٠ إلى ١٧,٧ في عام ١٩٨٨ ثم انخفضت في عام ١٩٨٩ إلى ١٦,٢ الف عامل، إلا أنها عاودت الارتفاع من ١٦,٨ الف عامل في عام ١٩٩٠ إلى ٤٧,٥ الف عامل في عام ١٩٧ كما يوضح جدول (٢-٢-٣).

ويشير جدول (٢-٢-٣) إلى أن القوى العاملة في نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال هي الأقل عدداً ونسبة مقارنة ببقية قطاعات الخدمات، حيث شكلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية ومنتجو الخدمات الحكومية وخدمات أخرى مجتمعة ما متوسطه ٤٦,١٪ من مجمل القوى العاملة يليه على التوالي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات، حيث بلغت نسبة مساهمتهما ١٢,١٪ و ٨,٦٪ على التوالي من مجمل القوى العاملة كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

ولعل أهم ما يميز هذا النشاط عن غيره من انشطة قطاعات الخدمات هو ارتفاع انتاجية العامل فيه. فكما تبين سابقاً يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من أكثر قطاعات الخدمات مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بدوره يعكس ارتفاع مستوى انتاجية العامل في هذا القطاع نظراً لانخفاض حجم قوة العمل فيه مقارنة بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد يعزى ارتفاع انتاجية العامل في هذا القطاع إلى ارتفاع حجم الاستثمارات والتكنولوجيا فيه، وإلى استحواذه على الفئات المهنية والتعليمية العليا والعمالة المتدربة بشكل عام(إبراهيم، ١٩٨٦:٥٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٢-٣)

توزيع قوة العمل حسب أنشطة قطاع الخدمات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

(ألف عامل)

السنة	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال		تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق		النقل والتخزين والاتصالات		الخدمات الإجتماعية والشخصية ومنتجو الخدمات الحكومية وخدمات اخرى	
	العدد	٪ العمالة الكلية	العدد	٪ العمالة الكلية	العدد	٪ العمالة الكلية	العدد	٪ العمالة الكلية
١٩٨٠	٩,٣	٢,٣	٤١,١	١٠,١	٣٠,١	٧,٤	١٩٣,٩	٤٧,٨
١٩٨١	١٠,٦	٢,٥	٤٣,٣	١٠,٣	٣٣,٢	٧,٩	١٩٧,٤	٤٧,٢
١٩٨٢	١١,٧	٢,٧	٤٤,٣	١٠,٣	٣٥,٧	٨,٣	٢٠٦,٢	٤٧,٨
١٩٨٣	١٣,٠	٣,٢	٤٥,٥	١٠,٣	٣٨,٤	٨,٦	٢١٤,٢	٤٨,١
١٩٨٤	١٤,٤	٣,١	٤٦,٥	١٠,١	٤١,٢	٩	٢١٦,٨	٤٧,٣
١٩٨٥	١٦,١	٣,٤	٤٧,٢	١٠,٠	٤٤,٤	٩,٤	٢٢٠,٧	٤٦,٧
١٩٨٦	١٦,٧	٣,٤	٤٩,٣	١٠,٠	٤٦,٣	٩,٤	٢٣٠,٥	٤٦,٨
١٩٨٧	١٧,٢	٣,٤	٤٩,٧	٩,٨	٤٧,١	٩,٢	٢٤٢,٢	٤٧,٦
١٩٨٨	١٧,٧	٣,٤	٥٢,٢	١٠,٠	٤٧	٩	٢٥٠,٩	٤٨,١
١٩٨٩	١٦,٢	٣,١	٥٣,٤	١٠,٢	٤٦,١	٨,٨	٢٥٧,٦	٤٩,٢
١٩٩٠	١٦,٨	٣,٢	٥٢,٩	١٠,١	٤٤,٦	٨,٥	٢٥٩,٥	٤٩,٥
١٩٩١	١٧,٧	٣,٤	٥٦,٩	١٠,٨	٤٨,٦	٩,٣	٢٦٩,٩	٥١,٤
١٩٩٢	١٩,٨	٣,٣	٦٣,٠	١٠,٥	٥٢,٢	٨,٧	٢٩٢,٢	٤٨,٧
١٩٩٣	٢٤,٩	٢,٩	١٢٩,٨	١٥,١	٥٧,٦	٦,٧	٤٣٤,٨	٥٠,٦
١٩٩٤	٣٦,١	٣,٨	١٦٧	١٧,٦	٨١,٦	٨,٦	٣٦٧	٣٨,٧
١٩٩٥	٣٧,٠	٣,٨	١٥٨,٩	١٦,٣	٨٩,٧	٩,٢	٣٧١,٣	٣٨,١
١٩٩٦	٣٨,٨	٣,٩	١٧٠,٠	١٧,١	٨٢,٥	٨,٣	٣٦٧,٨	٣٧,٠
١٩٩٧	٤٧,٥	٤,٦	١٨٨,٩	١٨,٣	٨٧,٨	٨,٥	٤٠٦,٩	٣٩,٤٠
المعدل		٣,٣		١٢,١		٨,٦		٤٦,١

• بيانات أولية:

المصدر:

عيسى إبراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، كانون أول ١٩٨٩ ص ٦٤، للفترة: ١٩٨٠-١٩٨٧.

البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، دائرة الأبحاث والدراسات، كانون أول ١٩٩٦، للفترة: ١٩٨٨-١٩٩٣.

أما الفترة: ١٩٩٤-١٩٩٧ فقد تم احتسابها بواسطة ضرب: التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي (دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة) انظر ملحق (١-٢) × القوى العاملة الأردنية (وزارة العمل، التقرير السنوي لسنتي ١٩٩٦،١٩٩٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الثالث

خدمات المال والتأمين في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-١ المبحث الأول: الجهاز المصرفي والمالي في الأردن.

٣-١-١ نشأة وتطور القطاع المصرفي والمالي في الأردن.

يتكون القطاع المصرفي والمالي في الأردن من كل من المؤسسات المالية التالية:

١- البنك المركزي الأردني:-

لقد بدأ البنك المركزي الأردني أعماله في الأول من شهر تشرين الأول عام ١٩٦٤ ليخلف مجلس النقد الأردني الذي تأسس عام ١٩٥٠ (البنك المركزي الأردني، ١٩٧٩:٨). وكان مجلس النقد الأردني يمثل في ذلك الوقت السلطة النقدية الوحيدة في المملكة المخولة بإصدار أوراق النقد والمسكوكات والاحتفاظ بالاحتياطيات الإسترلينية كغطاء للنقد الأردني آنذاك، حيث قام مجلس النقد بطرح الدينار الأردني كنقد قانوني للتداول لأول مرة في عام ١٩٥٠.

إلا أن مجلس النقد الأردني لم يكن يتمتع بأية سلطة تمكنه من التحكم في الموارد النقدية الوطنية أو من مراقبة البنوك وتوجيه الائتمان المصرفي وذلك لجمود عملية إصدار النقد حيث كانت تستدعي في المقابل اقتطاع قدر مكافئ من الدخل الوطني وتجميده في صورة موجودات إسترلينية محتفظ بها في لندن كغطاء للنقد الإضافي المنوي إصداره بغض النظر عن احتياجات نشاط الاقتصاد الأردني من العملات المحلية مما سهل من عملية انتقال الأموال الأردنية إلى لندن لاستثمارها بدلاً من البحث الجاد عن مجالات توظيف مجدية في السوق المحلي. (العطاري، ١٩٨٣:٢٣).

ونظراً للتقدم الذي أحرزه الاقتصاد الأردني في الخمسينات وتطور أعداد البنوك التجارية، نشأت حاجة ماسة إلى إنشاء بنك مركزي أردني كسلطة نقدية وطنية تتولى الإشراف على النظام المالي والمصرفي والرقابة عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالإضافة لكون البنك المركزي الأردني هو جهة الإصدار الوحيدة للنقد الأردني من أوراق ومسكوكات، تشمل مهام البنك المركزي كلاً من (البنك المركزي الأردني، ١٩٧٩: ٩).

- الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.
- العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لها، والعمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة.

بدأ البنك المركزي أعماله برأس مال مدفوع قدره مليون دينار أردني، وازداد رأس المال المدفوع إلى ٢ مليون دينار في عام ١٩٧٠ ثم إلى ٦ مليون دينار في عام ١٩٨٢ حتى وصل إلى ١٨ مليون دينار في عام ١٩٩٧.

كما بدأ البنك المركزي الأردني بموجودات تقدر بـ ٢٥,٩ مليون دينار أردني في عام ١٩٦٤، وارتفعت الموجودات إلى ١٠٧ مليون دينار، ٥٧٨,٥ مليون دينار، ١٦٣١,٥ مليون دينار على التوالي للأعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠ ثم وصلت إلى ٣٦٩٤,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٧[١].

وفي عام ١٩٩٠ تم افتتاح فرع جديد للبنك المركزي في مدينة العقبة، ليكون الفرع الثالث في المملكة بعد فرعي عمان واربد، وليغطي جنوب البلاد كما هو الحال في شمالها في أربد.

٢- البنوك المرخصة (تجارية واستثمارية وإسلامية).

تحصل البنوك على الترخيص الذي يمكنها من مزاولة أعمالها من البنك المركزي الأردني شريطة أن تتقيد بتعليمات البنك المركزي في مزاولة نشاطاتها

---

١ - الأرقام مصدرها:

- البنك المركزي الأردني، " نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على تأسيسه "، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، " النشرة الإحصائية الشهرية "، كانون أول، ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والنسب التي يحددها في مجال الائتمان والاحتياطي والسيولة ورأس المال. أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فيتم افتتاح فروع لبنوك أجنبية مركزها الرئيسي خارج الأردن.

تقوم البنوك التجارية العاملة في الأردن بقبول الودائع على اختلاف أنواعها من المواطنين المقيمين وغير المقيمين بالعملة الأردنية أو بالعملات الأجنبية، وتقوم بتقديم القروض والسلف قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. ولتمويل المستوردات تقوم البنوك التجارية بفتح الاعتمادات المستندية للمستوردين الأردنيين، كما تقوم بالتعامل بالعملات الأجنبية عن طريق شرائها وبيعها إضافة إلى احتفاظها ببعض الودائع بالعملة الأجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي (البنك المركزي الأردني، ١٩٧٩: ١٨).

يرجع وجود البنوك التجارية في الأردن إلى عام ١٩٢٥، حيث بدأ البنك العثماني (تحول في عام ١٩٦٩ إلى بنك كرندليز) بمزاولة أعماله في البلاد. وقد كان البنك العربي الذي تأسس عام ١٩٣٤ في القدس ونقل مركزه الرئيسي إلى عمان بعد أحداث عام ١٩٤٨ هو أول البنوك الوطنية، تلاه البنك الأهلي الأردني في عام ١٩٥٥. وفي عام ١٩٦٠ تم تأسيس بنكين وطنيين جديدين هما بنك الأردن وبنك القاهرة عمان (العطاري، ١٩٨٣: ٢٧).

وفي عام ١٩٥٨ افتتح بنك انترا اللبناني فرعاً له في عمان، ثم جمد البنك أعماله في الأردن في عام ١٩٦٤ بعد أن تم إشهار إفلاس مركزه الرئيسي في بيروت، وقد أعيد تأسيس البنك من جديد في عام ١٩٧٢ بإسم بنك المشرق (الذي تم تصفية أعماله في الأردن عام ١٩٨٩) وادمج مع بنك الأردن فيما بعد.

وخلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٦) وبتشجيع من البنك المركزي الأردني والحكومة تم افتتاح فروع لعدد من البنوك العالمية وهي سيتي بنك عام ١٩٧٤، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي عام ١٩٧٥ وبنك تشيس مانهاتن (الذي صفى أعماله ثم بادر بنك الأردن إلى شراء فروعه في نهاية عام ١٩٨٥)، إضافة إلى بنك المشرق في عام ١٩٧٢، وكان الهدف من وراء إنشاء هذه الفروع إستقطاب رؤوس الأموال من الخارج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وكذلك تطوير الجهاز المصرفي الأردني من خلال اكتساب خبرات البنوك العالمية (النابلسي، ١٩٩٤: ٣١).

وفي عام ١٩٧٧ باشر البنك الأردني الكويتي أعماله كما بدأ العمل في كل من بنك الأردن والخليج وبنك البتراء وبنك الاستثمار العربي في عام ١٩٧٨، ويعتبر بنك الاستثمار العربي أول البنوك الاستثمارية في الأردن. تتخصص بنوك الاستثمار في تقديم التسهيلات طويلة الأجل لغايات الاستثمار وعدم قيامها بمنح تسهيلات على شكل جاري مدين أو تمويل العمليات التجارية، وتعتمد في ذلك كما هو الحال لدى البنوك التجارية على الودائع، إذ تمثل الودائع أهم مصادر أموال بنوك الاستثمار.

وفي عام ١٩٧٨ قرر البنك المركزي الأردني التوقف عن الترخيص لبنوك تجارية جديدة، نظراً لتشبع السوق الأردني بالبنوك التجارية، وأن تزايد أعداد البنوك فوق ذلك المستوى سيؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة غير السوية التي قد تضر بالجهاز المصرفي ككل. وبعد توقف البنك المركزي عن منح تراخيص بنوك تجارية نشأت فكرة إنشاء البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في عام ١٩٧٩ وهو أول بنك إسلامي في الأردن.

تهدف البنوك الإسلامية في الأردن إلى توفير الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير أساس الربا (الفائدة المقبوضة أو المدفوعة في حالات الإقراض أو الاقتراض). إن فكرة البنوك الإسلامية تقوم على أساس تمرير المال من سوق الادخار إلى سوق الاستثمار دون أن يكون لذلك ثمن محدد ومضمون، أي سعر فائدة، بغض النظر عن نتيجة النشاط من ربح وخسارة، بمعنى أن يقدم صاحب المال ماله إلى من يستطيع استثماره وتكافل الاثنين في الربح والخسارة (المالكي، ١٩٩٦: ٤٤). وتتشابه البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في أنها تتلقى الودائع النقدية بأنواعها من الأفراد والهيئات، إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التجارية في طرق إستغلال وتوظيف هذه الودائع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لقد تعرض الجهاز المصرفي للعديد من الأزمات خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢) مما جعل البنك المركزي بالتعاون مع السلطات الحكومية يقوم باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى إعادة تأهيل الجهاز المصرفي، وأسفرت هذه الإجراءات عن تصفية وإلغاء ترخيص عدد من البنوك كبنك البتراء، والبنك الوطني الإسلامي (الذي تأسس عام ١٩٩٠ ليحل محل شركة بيت الاستثمار الإسلامي التي تعرضت إلى أزمة سيولة حادة) وبنك الاعتماد والتجارة الدولي في الأردن. كما تم دمج فروع مع بعض البنوك المتعثرة مع بنوك أخرى كما هو الحال بالنسبة لفرع بنك المشرق والتي تم دمجها في بنك الأردن والخليج، أو نقل التزامات بعض البنوك المتعثرة، بعد تصفيتها، إلى بنوك أخرى كما هو الحال بالنسبة للمصرف السوري الأردني (الذي تأسس في عام ١٩٨٠) تم نقل التزاماته لبنك الأردن والخليج (النابلسي،١٩٩٤: ٣٢).

ومع نهاية عام ١٩٩٧، أصبح عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن واحداً وعشرين بنكاً، منها تسعة بنوك تجارية أردنية وخمسة بنوك غير أردنية إضافة إلى بنكين إسلاميين وستة بنوك استثمارية.

البنوك التجارية: البنك العربي والبنك الأهلي الأردني (اندمج معه بنك الأعمال في عام ١٩٩٧) وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان والبنك الأردني الكويتي وبنك الأردن والخليج وبنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن، وبنك الصادرات والتمويل (تأسس عام ١٩٩٣)، وبنك الإسكان.

البنوك الاستثمارية: تشمل بنك الاستثمار العربي الأردني، والبنك الأردني للاستثمار والتمويل، وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار، وبنك فيلادلفيا للاستثمار، وبنك الشرق الأوسط للاستثمار.

البنوك الإسلامية: تشمل: البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والبنك العربي الإسلامي الدولي (الذي باشر عمله اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

البنوك غير الأردنية: وتشمل البنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك العقاري العربي، ومصرف الرافدين، وبنك أي أن زد كريندليز، وسيتي بنك.

وتعمل هذه البنوك من خلال ٤٥١ فرعاً منتشرة في أنحاء المملكة الأردنية، ويوضح جدول رقم (٣-١-١) تطور تفرع البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٩٧)، وعلى الرغم من تغير أعداد البنوك ما بين بنوك جديدة أو بنوك تم تصفيتها أو بنوك تم دمجها إلا أن عدد الفروع الإجمالي لها استمر بالارتفاع مما يعكس اتجاه البنوك نحو مزيد من التفرع لتقديم الخدمات المصرفية لمختلف المناطق في المملكة.

جدول (٣-١-١)

تطور تفرع البنوك العاملة في الأردن (١٩٦٤-١٩٩٧)

السنة	بنوك أردنية	بنوك عربية	بنوك أجنبية	مجموع الفروع
١٩٦٤	١٣	٤	٥	٢٢
١٩٧٠	٢٥	٦	١٠	٤١
١٩٧٥	٥٣	٨	١٦	٧٧
١٩٨٠	٩٩	٩	١٦	١٢٤
١٩٨٥	٢١٥	١١	١٧	٢٤٣
١٩٩٠	٢٥٨	٢١	١٩	٢٩٨
١٩٩٢	٢٩٩	٢١	١٩	٣٣٩
١٩٩٥	٣٨٧	٢٢	٢١	٤٣٠
١٩٩٧	٤٠٨	٢٢	٢١	٤٥١

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، " نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على تأسيسه، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، اكتوبر، ١٩٩٧.

لقد تطور أداء البنوك المرخصة العاملة في الأردن تطوراً مضطرداً نسبياً منذ نشأتها، وكان هذا التطور في أوجه خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥) كما يوضح جدول رقم (٣-١-٢)، حيث تضاعفت قيمة الأنشطة التي تقوم بها البنوك المرخصة بشكل كبير خلال تلك الفترة، وذلك استجابة لازدياد حركة النشاط الاقتصادي في الأردن في

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب تدفق العملات الأجنبية على الأردن من خلال المساعدات العربية وتحويلات العاملين في الخارج وازدياد الطلب في دول الخليج على السلع الأردنية نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

ومن خلال استعراض الجدول (٣-١-٢)، يتضح ما يلي:

- ارتفاع قيمة موجودات البنوك من ٦٣,٢ مليون دينار في عام ١٩٦٤ إلى ٩٦٧٩,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٧.
- تزايد قدرة البنوك التمويلية، لقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك من ٢٩,٢ مليون دينار عام ١٩٦٤ إلى ٣٩٧٩,٧ مليون دينار عام ١٩٩٧.
- ارتفاع قيمة إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة من ٤٨,٧ مليون دينار إلى ٦٣٨٧,٩ في عام ١٩٩٧.
- ازدادت حقوق المساهمين من ٤,٨ مليون دينار في عام ١٩٦٤ حتى وصلت إلى ١٠٤٧,٧ مليون دينار في عام ١٩٩٧.

جدول (٣-١-٢)

تطور الموجودات والتسهيلات الائتمانية وإجمالي الودائع وحقوق المساهمين لدى البنوك المرخصة.

(بالمليون دينار)

السنة	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٧
الموجودات	٦٣,٢	٧٦,٤	٢٢٦,٢	١٠٧٠,٥	٢٣٩٢,١	٤٠٩٠,٠	٦٣١١,١	٧٥٢٧,٨	٩٦٧٩,٢
إجمالي الودائع	٤٨,٧	٥٧,٧	١٦٨,٧	٨٠٨,٥	١٧٤٧,٢	٢٦٤٢,٦	٤٧٤٩	٥٣٩١,٥	٦٣٨٧,٩
التسهيلات الائتمانية	٢٩,٢	٤٥,٥	١٢٦,٧	٥٦٣,٩	١٢٧٤,٤	١٨٦٣,٥	٢٢١٨,٣	٣٢٤٨,٤	٣٩٧٩,٧
حقوق المساهمين	٤,٨	٨	١٦,٩	٩٣	٢٠١,٢	٣١٢,٤	٣٤٨,٥	٥٨٢,٨	١٠٤٧,٧

• حقوق المساهمين: رأس المال + الاحتياطيات والمخصصات.

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، " نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاما على تأسيسه "، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، " النشرة الاحصائية الشهرية"، كانون أول، ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣- مؤسسات الإقراض المتخصصة:

لما كانت البنوك التجارية تقدم ائتماناً قصير الأجل يذهب في معظمه إلى قطاعات التجارة والخدمات كان من الضروري إيجاد مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل وطويلة الأجل وبشروط سهلة لقطاعات الزراعة والصناعة والإسكان، وذلك للإسراع في عملية التنمية الاقتصادية.

تعتمد مؤسسات الإقراض المتخصصة في مصادر الأموال بالدرجة الأولى على رأسمالها والاقتراض الداخلي والاقتراض الخارجي، وتقوم هذه المؤسسات بمنح القروض بشروط سهلة لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة وصغار الحرفيين والبلديات والمجالس القروية بهدف تنمية وتطوير هذه القطاعات.

لقد كانت مؤسسة الإقراض الزراعي أولى هذه المؤسسات والتي تأسست عام ١٩٥٩، ثم تتابع إنشاء مؤسسات الإقراض المتخصصة حتى بلغ عددها في الأردن في عام ١٩٩٧ خمس مؤسسات وهي (إضافة إلى مؤسسة الإقراض الزراعي) المنظمة التعاونية والبنك التعاوني وبنك الإنماء الصناعي وبنك تنمية المدن والقرى والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. وقد كان بنك الإسكان يعتبر قبل عام ١٩٩٧ ضمن مؤسسات الإقراض المتخصصة حيث يعتبر الهدف الأساسي لبنك الإسكان منذ إنشائه تقديم القروض طويلة الأجل لتمويل أو شراء الشقق السكنية، وبالإضافة لمنح القروض للشركات التي تقوم بتنفيذ مشاريع الإسكان والمساهمة في الشركات ذات العلاقة بصناعة البناء، إلا أنها كانت تعتبر المؤسسة الوحيدة ضمن مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تقوم بقبول الودائع ويعتمد عليها بدرجة كبيرة في تمويل عملياته إلى جانب رأسماله (البنك المركزي الأردني، ١٩٧٩: ٢٣).
وفي عام ١٩٩٧ تم تحويل بنك الإسكان إلى بنك تجاري.

تطورت موجودات مؤسسات الإقراض المتخصصة من ١٤,٦ مليون دينار في عام ١٩٦٧ إلى ٢٤٧,٤ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ثم وصلت إلى ١٣٩٧,١ مليون دينار في عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٧ بلغت قيمة الموجودات ٤١٧,٩ مليون دينار، ولذلك تشكل هذه المؤسسات حجماً لا يستهان به لدى مقارنتها بالبنوك المرخصة حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

شكلت نسبة موجودات هذه المؤسسات إلى موجودات البنوك المرخصة في عام ١٩٩٢ ما نسبته ٢٢٪[١].

٤- شركات الوساطة المالية وشركات الادخار العقاري:

تعتمد فكرة شركات الوساطة المالية على تقديم خدمات المشورة ومنح القروض والسلف للأفراد والمشروعات الخاصة إضافة إلى تقديم خدمات الوساطة المالية للمتعاملين في سوق عمان المالي معتمدة في ذلك على ودائع العملاء كمصدر للأموال التي تقتصر على ودائع التوفير ولأجل مختلفة في ذلك عن البنوك التجارية وبنوك الاستثمار من حيث أنها لا تتعامل مع الودائع تحت الطلب، ومن مصادر الأموال الرئيسية الأخرى لهذه المؤسسات الاقتراض من البنوك التجارية المحلية والبنك المركزي الأردني. أما شركات الادخار العقاري فتقوم فكرة عملها على تلقي الأموال لغايات الادخار أو التوفير الوظيفي أو التعاقدي، وبالمقابل تقوم بمنح القروض والسلف لتمويل بناء المساكن والمنشآت العقارية والتطوير العقاري بشكل عام، إلى جانب تملكها للعقارات والسندات والأسهم وبيعها، كما تقوم بإصدار الكفالات المصرفية العقارية وتأسيس الشركات والمشروعات المستقلة أو التابعة لقطاع الإسكان معتمدة في ذلك على رأس المال كمصدر رئيسي ثم الودائع والتي تكون في مجملها من ودائع التوفير ولأجل (اللوزي،١٩٩٥: ١٧).

وبعد عمليات الاندماج والتحول إلى بنوك استثمار التي شهدتها مختلف المؤسسات المالية[٢] منذ عام ١٩٨٩، فقد تبقى في نهاية عام ١٩٩٧ شركة واحدة للادخار العقاري وهي شركة بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان (بيتنا).

١- بعد عام ١٩٩٢ تم استثناء ميزانية المنظمة التعاونية من ضمن الميزانية الموحدة لمؤسسات الإقراض المتخصصة، كما تم تحويل بنك الإسكان كمؤسسة إقراض متخصصة إلى بنك تجاري.

الأرقام مصدرها:

- البنك المركزي الأردني، " نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على تأسيسه "، ١٩٩٦.
- البنك المركزي الأردني، " النشرة الإحصائية الشهرية "، كانون أول، ١٩٩٧.

٢- تم إنشاء سبع شركات تعمل في مجال الوساطة المالية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٢)، ولم يبق منها أي شركة في نهاية عام ١٩٩٣ وهي: المؤسسة المالية العربية، والشركة الأردنية للأوراق المالية، والشركة الأهلية للإستثمارات المالية، وشركة بيت الإستثمار الإسلامي، وشركة بيت التمويل الأردنية، وشركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥- المؤسسات المالية الأخرى

وتشمل الصرافين بالإضافة إلى مؤسسات الإدخار طويل الأجل مثل مؤسسة الضمان الإجتماعي وصندوق توفير البريد، وهناك العديد من صناديق الإدخار والتقاعد التي تؤسسها الشركات الخاصة والمؤسسات العامة وشبه العامة.

٣-١-٢ أهمية المؤسسات المالية والمصرفية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧):

أخذ دور القطاع المصرفي والمالي بالتنامي في الاقتصاد الأردني خاصة في عقد الثمانينات. ومن أهم هذه المؤشرات التي تتخذ في الغالب لقياس مدى تطور القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد نسبة قيمة بعض النشاطات التي يمارسها القطاع المصرفي والمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول رقم (٣-١-٣) يوضح تطور بعض الأنشطة التي يقوم بها الجهاز المصرفي والمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ في هذا الجدول أن الاتجاه العام للأهمية النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك الأنشطة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) هو الارتفاع، ففي حين كانت نسبة الموجودات من الناتج المحلي الإجمالي ١٦٧٪ في عام ١٩٨٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٣١٨,٤٪ في عام ١٩٩٧، وهذا يدل على تنامي الأنشطة التي يقوم بها الجهاز المصرفي والمالي في الأردن، إذ تشكل التسهيلات الائتمانية والاستثمارات أهم بنود الموجودات.

وبالنسبة للودائع فإن أهميتها النسبية ازدادت من ٦١,٥٪ في عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ١٢٠,٨٪ في عام ١٩٩٧ وهذا يدل على زيادة ثقة الجمهور في الجهاز

المال والإئتمان وشركة الأردن للإستثمار والتمويل، أما شركات الادخار العقاري فقد بلغ عددها ثلاثة مؤسسات هي: ريفكو وداركو وبيتنا ولم يبق منها سوى شركة بيتنا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصرفي والمالي وتفضيل الحصول على عائد ثابت مضمون بدلاً من المخاطرة بالاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة.

وبالنسبة لأهم البنود وهي الائتمان المحلي فقد شكلت هذه النسبة ٧٤,٧٪ في عام ١٩٨٠ وازدادت حتى وصلت إلى ١٤٥٪ في عام ١٩٨٨ وهي أعلى نسبة حققها الائتمان المحلي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ١٠٩٪ في عام ١٩٩٧، ويرجع ذلك بالضرورة إلى الضوابط التي وضعها البنك المركزي على التوسع في الائتمان ضمن إطار برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبناه الأردن منذ عام ١٩٨٩، والتي عملت على كبح جماح التوسع الائتماني للقطاع المصرفي والمالي، خاصة البنوك المرخصة.

أما حقوق المساهمين فنلاحظ انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تزد هذه النسبة عن ٣٠٪ خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، بالرغم من أن حقوق المساهمين قد ازدادت من ١١٧ مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى ١٢٢٤,١ مليون دينار في عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٣-١-٣)

تطور بعض الأنشطة التي يقوم بها الجهاز المصرفي والمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(مليون دينار)

السنة	الموجودات		إجمالي الودائع(١)		الائتمان المحلي(٢)		حقوق المساهمين(٣)	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
١٩٨٠	١٧٥٥,٨	١٦٧	٦٤٦,٤	٦١,٥	٧٨٥	٧٤,٧	١١٧	١١,١
١٩٨١	٢١٢٣,١	١٦٢,٢	٧٩٥,٥	٦٠,٨	١٠١٤	٧٧,٥	١٤٢,٢	١٠,٩
١٩٨٢	٢٤٦٩,٥	١٦١,٦	٩٦٩,٣	٦٣,٤	١٢٨٢,٨	٨٤	٢٠٠,٥	١٣,١
١٩٨٣	٢٩٦٩,٢	١٨٤,٦	١١٥٦,٨	٧٢	١٥٩٧,٥	٩٩,٣	٢٩٥,٧	١٨,٤
١٩٨٤	٣٢٩٨,٦	١٨٧	١٢٩٨,٦	٧٣,٦	١٧٨٧,٣	١٠١,٣	٣٢٦,٧	١٨,٥
١٩٨٥	٣٦٤٠,٧	٢٠٤,٢	١٤٤٠,٤	٨٠,٨	١٩٠٨	١٠٧	٣٤٣,٧	١٩,٣
١٩٨٦	٣٩٩٢,٥	٢١٩,٣	١٥٩٠,٧	٨٧,٤	٢١٠٨,٤	١١٥,٨	٣٩٦,٨	٢٠,٣
١٩٨٧	٤٤٦٥,٣	٢٣٧,٨	١٨٣٩,٦	٩٨	٢٤١١,٣	١٢٨,٤	٣٩٧,٧	٢١,٢
١٩٨٨	٥٠٨١,٥	٢٦١,٠	١٩٥٦,٦	١٠٠,٥	٢٨٢٣,٢	١٤٥	٤٤٥,٩	٢٢,٩
١٩٨٩	٥٧٨١,١	٢٧٤	٢٢١٩,٢	١٠٥,٢	٢٩٨٤,٦	١٤١,٥	٥٢٧	٢٥
١٩٩٠	٦٢٢١,٤	٢٦٧,٦	٢١٩٤,٣	٩٤,٤	٣٠٤٩,٩	١٣١,٢	٥٣٨,٣	٢٣,٢
١٩٩١	٨٠٤٠,٧	٣٢٠,٩	٢٨١٠,٤	١١٢,٢	٣٠٤٥,٧	١٢١,٦	٥٠٤,٣	٢٠,١
١٩٩٢	٨٧٩٠,٥	٢٩٦,٩	٣٢٦٨,٨	١١٠,٤	٣٢٧٩,٥	١١٠,٨	٥١٦,٥	١٧,٤
١٩٩٣	٩٩٦٤,٠	٣١٠	٣٧٩٤,٧	١١٨	٣٦١٧,٣	١١٢,٥	٦٤٩,١	٢٠,٢
١٩٩٤	١١٠٧٦,١	٣١١,٨	٤٢٤٣,٤	١١٩,٥	٤١٠٨,٦	١١٥,٧	٨١٨,٨	٢٣,١
١٩٩٥	١٢١٦٥,٤	٣١٣,٦	٤٤٨٧,٤	١١٥,٧	٤٣٨٢,٤	١١٣	٩٧٥,٤	٢٥,١
١٩٩٦	١٢٧٠٦,١	٣١٦,١	٤٧٩٦,٨	١١٩,٣	٤٥٥٧,٤	١١٣,٤	١٠٣٩,٩	٢٥,٩
١٩٩٧	١٣٤٥٦,٠	٣١٨,٤	٥١٠٣,٢	١٢٠,٨	٤٦٠٢,٧	١٠٩	١٢٢٤,١	٣٠

(١) الودائع تشمل ودائع تحت الطلب وودائع التوفير ولأجل.

(٢) يشمل الائتمان المحلي كلاً من : التسهيلات الائتمانية والاستثمار في الاسهم والسندات وأذونات الخزينة.

(٣) يشمل حقوق المساهمين رأس المال + الاحتياطيات والمخصصات.

المصدر:

-البنك المركزي الأردني، " نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على تأسيسه "، ١٩٩٦.

- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون أول، ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-٢ المبحث الثاني: قطاع التأمين في الأردن

٣-٢-١ مفهوم التأمين:

التأمين في أبسط صوره هو إتفاق بين شخصين أحدهما مستأمن (أو مؤمَّن) وهو الشخص المعرض للخطر والثاني المؤمن وهو هيئة متخصصة في قبول وإدارة الخطر، بحيث يدفع الأول للثاني مبلغاً محدداً (قسط التأمين) نظير تعهد الثاني بأن يسدد للأول مبلغاً معيناً (مبلغ التأمين) أو أي قيمة أخرى متفق عليها (التعويض) إذا تحقق حدث متفق عليه (الخطر المغطى)(عمارة، ١٩٩٣:٢٥).

التأمين من الوجهة القانونية "عقد يلزم المؤمِّن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمَّن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمَّن له للمؤمِّن"(كامل، ١٩٩٦:٤).

يتضح من التعريف السابق لعقد التأمين أن أركانه تنحصر في:-

١- وجود شخص يخشى من خطر ما ويبحث عن أسلوب أو محاولة تخفف عنه هذا الخطر ويسمى هذا الشخص المؤمَّن له أو المستأمن Insured وهو أحد طرفي عقد التأمين.

٢- وجود طرف آخر للعقد ويسمى المؤمِّن Insurer ويتمثل في صورة شركة مساهمة أو جمعية تعاونية.

٣- حصة من المال يدفعها المستأمن إلى المؤمِّن طبقاً لنظام عقد التأمين وتسمى قسط التأمين.

٤- مبلغ من المال يدفعه المؤمِّن إلى المستأمن حسب شروط العقد ويسمى مبلغ التأمين أو التعويض.

وقد اتفق كثيرٌ من الباحثين في هذا المجال أنه يجب توافر شروط معينة في الأخطار التي يمكن التأمين عليها، وأهم هذه الشروط هي:-(Williams, 1984:pp. 37-39)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١- أن يكون الخطر احتمالياً وقابلاً للقياس وهاماً بدرجة كافية.
٢- أن لايكون الخطر إرادياً بحتاً وصعب الإثبات، ويفضل الايكون مركزاً أي من النوع الذي يصيب عدداً كبيراً من وحدات الخطر في الوقت نفسه.
٣- أن يكون هناك عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر وذلك ليكون التنبؤ بالخسائر المتوقعة دقيقاً، وهذا يمثل الأساس السليم الذي يمكن الإعتماد عليه للوصول إلى التكلفة المناسبة للأخطار.
٤- أن تكون الخسارة الناتجة ممكنة التحديد من حيث الوقت والمكان وذلك حتى تكون مسؤولية المؤمن محددة وغير شائعة.

ان قطاع التأمين يكتسب أهمية خاصة ومتزايدة، ليس لكونه وسيلة لتعويض الشخص عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأشخاص يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر، إنما يكتسب هذه الأهمية الخاصة من خلال نشاط شركاته وعملها كمؤسسات مالية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تجميع المدخرات وزيادة الإستثمار.

٣-٢-٢ نشأة التأمين وتطور عدد شركات التأمين العاملة في الأردن:

لم تكن بالأردن أية شركة تأمين قبل عام ١٩٤٧، إذ كان التأمين يتم من خلال وكلاء لشركات أجنبية لها فروع في فلسطين. لقد واكب نشاط التأمين في الأردن نمو الحركة التجارية والصناعية منذ بدايتها الجادة، فقد شهد الأردن حركة نشطة في مجال التجارة الخارجية وخاصة تجارة (الترانزيت) منذ بداية الأربعينات من هذا القرن، مما حدا ببعض الشركات العربية والأجنبية إلى المبادرة بالتسجيل في شرق الأردن لممارسة نشاطها، ومنها شركة الشرق المصرية للتأمين وهي أول شركة تأمين بدأت العمل في الأردن عام ١٩٤٧، ثم وكالة للشركة الإقليمية للتأمين -بروفينشال- عام ١٩٥١، وفي نفس العام بدأت أول شركة تأمين أردنية عملها، وهي شركة التأمين الأردنية، تلتها شركة الشرق الأوسط للتأمين عام ١٩٦٤. وخلال الفترة من عام ١٩٥١-١٩٦٤ بدأت أربع شركات من الفروع والوكالات الأجنبية عملها في الأردن وهي:-
- فرع لشركة الإتحاد الوطني للتأمين وذلك عام ١٩٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- فرع لشركة التأمين العربية المحدودة عام ١٩٥١.
- فرع للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة عام ١٩٥٨.
- وكالة لشركة نيوانديا للتأمين عام ١٩٦١.

وفي عام ١٩٦٥ بدأت ثالث شركة أردنية عملها وكانت شركة التأمين الوطنية، تلتها الشركة المتحدة عام ١٩٧٢، ثم شركة التأمين العربية الدولية عام ١٩٧٣، ثم البحار العربية للتأمين عام ١٩٧٤. وفي نفس العام (١٩٧٤) بدأت وكالة الشركة اللبنانية السويسرية للتأمين عملها. وفي عام ١٩٧٥ بدأت وكالة شركة اونيون دي باريس للتأمين، ووكالة شركة بيما ايران (الإيرانية) كما بدأت ثلاث شركات أردنية جديدة وهي شركة التأمين العامة، شركة القدس للتأمين، وشركة التأمين الأهلية (الأردن). وفي عام ١٩٧٦ بدأت ثلاث شركات أردنية أخرى وهي شركة النسر الأردني للتأمين، والشركة الأردنية الفرنسية للتأمين، وشركة الإزدهار للتأمين. كما بدأ فرع شركة الكويت للتأمين عمله في نفس العام. أما شركتي الإتحاد العربي للتأمين وشركة التأمين وإعادة التأمين البلجيكية فقد بدأتا عملهما في عام ١٩٧٧، بينما بدأت وكالة شركة فايرمنز للتأمين عام ١٩٧٨. (وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السادس عن أعمال التأمين: ص٩، ١٠).

ونظراً لتطور هذا القطاع في تلك الفترة تطوراً كمياً كبيراً مقارنة بحجم السوق الأردني، حيث بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق الأردني في عام ١٩٧٨ (٢٥) شركة منها (١٤) شركة أردنية، تم إصدار قرار يحظر تسجيل شركات تأمين جديدة، وكان الهدف من وراء ذلك هو إعادة تنظيم سوق التأمين الأردنية والتي كانت تعاني من وجود شركات فائضة عن حاجة السوق وقدرته الإستيعابية وذلك لأن سوق التأمين في تلك الفترة كان ناشئاً وصغيراً، مما أدى إلى المنافسة الحادة وتدهور أسعار التأمين كثيراً بحيث أضرت بصناعة التأمين وبالخدمات المقدمة للمؤمن لهم.

ويوضح جدول رقم (٣-٢-١) تطور عدد شركات التأمين العاملة في الأردن لبعض السنوات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣-٢-١)

تطور عدد شركات التأمين العاملة في الأردن لبعض السنوات

خلال الفترة (٨٠-٩٧)

السنة	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
الأردنية*	٢٠	٢١	٢٢	٢٢	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	٢٥	٢٦
الأجنبية	١١	١١	١١	١١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	٣١	٣٢	٣٣	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	٢٦	٢٧

المصدر:

وزراة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة أعمال التأمين، التقرير السادس- الحادي عشر) عن أعمال التأمين في الأردن، ١٩٨٠-١٩٩٧.

* شركات التأمين الأردنية كلها شركات مساهمة عامة محدودة كما نص قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٠) في المادة (٥) لسنة ١٩٦٥.

لقد أعيد السماح بالتسجيل لشركات التأمين عام ١٩٨٠، حيث سجلت ٨ شركات جديدة منها ٦ شركات بدأت عملها عام ١٩٨٠ وهي:-

- شركة التأمين العالمية.
- شركة اليرموك للتأمين وإعادة التأمين.
- الأراضي المقدسة للتأمين.
- شركة البتراء الأردنية للتأمين.
- شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث.
- شركة فيلادلفيا للتأمين.

لقد أصبح عدد شركات التأمين عام ١٩٨٠ (٣١) شركة منها (٢٠) شركة أردنية، وفي عام ١٩٨١ بدأت شركة الأردن والخليج للتأمين عملها، كما بدأت شركة ريفكو للتأمين على الحياة عملها عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٨٣ بلغ عدد شركات التأمين (٣٣) شركة، إلا أنه قد أعيد وقف السماح لتسجيل شركات تأمين جديدة إلى أن أعيد النظر في الموضوع عام ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لقد أنخفض عدد شركات التأمين من (٣٣) شركة في عام ١٩٨٣ إلى (١٨) شركة منها واحدة فقط أجنبية في عام ١٩٨٩، وهذا الإنخفاض في عدد شركات التأمين كان بسبب عملية الإندماج التي امتدت منذ عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩، اذ اندمجت عشرة شركات أردنية مع بعضها مشكلة خمس شركات فقط، بينما اندمجت (٣) فروع أجنبية و (٤) وكالات مع شركات تأمين أردنية، وبقي فرع الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة عاملاً في الأردن، بينما انتهى عمل كل من شركة الشرق للتأمين وشركة نيوانديا للتأمين وشركة فايرمنز للتأمين. ويوضح جدول رقم (٣-٢-٢) عمليات الإندماج التي تمت في قطاع التأمين خلال الأعوام (١٩٨٥-١٩٩٠).

جدول (٣-٢-٢)

عمليات الاندماج التي تمت في قطاع التأمين خلال الأعوام (١٩٨٥-١٩٩٠)

الرقم	اسم الشركة الناتجة عن الاندماج	تاريخ الاندماج	اسم الشركة قبل الاندماج
١-	الاتحاد العربي الدولي للتأمين	١٩٨٥/١٠/١	- التأمين العربية الدولية - الاتحاد العربي للتامين
٢-	التأمين الوطنية الأهلية	١٩٨٦/١٠/١	- الشركة الأهلية للتأمين - شركة التأمين الوطنية
٣-	التأمين الأردنية	١٩٨٨/٥/١	- الاتحاد الوطني للضمان - التأمين الأردنية
٤-	الشرق الأوسط للتأمين	١٩٨٨/٧/١	- اونيون دي باريس - الشرق الأوسط للتأمين
٥-	الأردن والخليج للتأمين	١٩٨٨/٧/١	- الازدهار للتأمين - الأردن والخليج للتأمين
٦-	التأمين العامة العربية	١٩٨٩/٨/٩	- التأمين العربية - التأمين العامة
٧-	القدس للتأمين	١٩٨٩/٦/٨	- الكويت للتأمين - القدس للتأمين
٨-	النسر العربي للتأمين	١٩٨٩/٩/٢٨	- النسر العربي للتأمين - ريفكو للتأمين على الحياة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٩-	الأردنية الفرنسية للتأمين	١٩٨٩/٥/١٨	- بروفينشال للتأمين - الأردنية الفرنسية للتأمين
١٠-	التأمين العربية البلجيكية (دلتا)	١٩٨٩/١/١	- التأمين واعادة التأمين العربية البلجيكية - اللبنانية السويسرية للتأمين
١١-	الأراضي المقدسة للتأمين	١٩٨٩/١٠/١٦	- البتراء للتأمين - الأراضي المقدسة للتأمين
١٢-	التأمين العالمية	١٩٨٩/١٢/٢٠	- التأمين العالمية - التأمين الايرانية

المصدر: سوق عمان المالي، البيانات الاحصائية للفترة بين ١٩٧٨-١٩٩٠، عمان، ١٩٩١، ص ١٠-١١.

وجاءت عملية الإندماج بعد صدور قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٠) لعام ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٦، تناول هذا القانون عدداً من الأحكام كان من ضمنها زيادة رأس المال لشركة التأمين من (١٠٠) الف دينار بموجب قانون ١٩٦٥ إلى مليون دينار وبحد أدنى (٦٠٠) الف دينار بموجب القانون الجديد، وكان القصد من وراء ذلك هو حث الشركات الصغيرة على الإندماج، وتشكيل مجموعة من الشركات الكبرى التي لديها القدرة الأفضل على أن تحتفظ بأموال التأمين ولخفض عبء التكاليف الإدارية لهذا القطاع واستقطاب أفضل الكفاءات. وذلك بهدف تحسين مستوى الخدمات التأمينية وإرساء قواعد صناعة تأمين وطنية متينة.

وبعد توقف استمر احدى عشرة عاماً منع فيها تسجيل شركات تأمين جديدة، أعيد السماح بإجازة تأسيس شركات تأمين في عام ١٩٩٥.

وفي عام ١٩٩٦ بدأت (٨) شركات تأمين أردنية عملها وهي:-

- شركة الضامنون العرب.
- شركة التأمين الاسلامية.
- الشركة العربية الألمانية للتأمين.
- شركة الأردن الدولية للتأمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- شركة عمان للتأمين.
- شركة الصقر للتأمين.
- المجموعة العربية الأردنية للتأمين.
- الشرق العربي للتأمين.

كما بدأت شركة جراسا للتـأمين عملهـا فـي عـام ١٩٩٧، ليصبـح عـدد شـركات التأمين العاملة في الأردن ٢٧ شركة في عام ١٩٩٧، منها شركة تـأمين واحـدة أجنبيـة (أنظر جدول رقم (٣-٢-٣).

٣-٢-٣ أنواع التأمين في الأردن:

تمارس شركات التأمين العاملة في الأردن عدداً من عمليـات التـأمين تقسـم إلـى الأنواع التالية:-

١- التأمين البحري (التأمين ضد أخطار النقل):-

يقصد بالتأمين البحري، التأمين ضد الأخطار، والتـي تحـدث للسـفن البحريـة أو الجوية بما في ذلك الحمولة أو أي شيء آخر يمكن تأمينـه مـن بضـائع وامتعـة وأمـوال سواء نقلت بـراً أو بحـراً أو جـواً وبجميـع وسـائط النقـل المتعـارف عليهـا. كمـا يشـمل الاخطار التي تتعرض لها أثناء وجودها بالمستودعات قبل وصولها إلى مقصدها النهائي يشمل كذلك التأمين على أجسام السفن والطائرات وآلاتها وملحقاتها والأخطار التي تنشأ عن بنائها أو صناعتها أو استخدامها أو رسوها أو جنوحها بما في ذلـك الأضـرار التـي تصيب الغير من جراء الحوادث الناجمة عنها (كمال، ١٩٩٥:٧١).

يعتبر التأمين البحري أقدم أنواع التأمين المعروفة وتزداد أهميتـه باتسـاع نطـاق حركة التجارة الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢- التأمين ضد الحوادث:

ويشمل التأمين عن الأضرار الناجمة عن جميع الحوادث بما في ذلك حوادث المركبات (السيارات) وحوادث العمل والحوادث الشخصية والسرقة وسوء استعمال الامانة بما في ذلك الاضرار الناجمة عن المسئولية المدنية بجميع أشكالها.

ولما كان التأمين على السيارات يتميز بأهمية خاصة من حيث حجم النشاط والانتاج، فإنه يتم تناوله بالبحث والتحليل مستقلاً عن الحوادث العامة الأخرى، رغم انه يندرج بموجب قانون مراقبة التأمين تحت فرع التأمين ضد الحوادث.

٣- التأمين ضد الحريق والاخطار الطارئة:

ويشمل التأمين عن الاضرار الناتجة عن الحريق ولو كان الحريق ناجماً عن الزلازل والصواعق والزوابع والانفجارات وسقوط الطائرات والسفن الجوية، والانفجارات المنزلية، أما الأضرار الناجمة عن هذه الاخطار المشار إليها والتي تكون مصحوبة بالحريق فيمكن التأمين عليها ضمن عقد تأمين الحريق.

٤- التأمين على الحياة:

ويشمل أعمال التأمين التي تتعلق بالحياة والاخطار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالوفاة والعجز والشيخوخة والمرض. ويتميز هذا النوع من التأمين بأهمية خاصة نظراً لما يوفره من مدخرات يمكن توظيفها على نطاق واسع في العديد من مشاريع التنمية، بإعتبار أن عقود التأمين على الحياة هي عقود طويلة الأجل ولها وظيفتان رئيسيتان هما الادخار والحماية.

في نهاية عام ١٩٩٧ بلغ عدد شركات التأمين التي تزاول التأمينات العامة (التأمين البحري والتأمين ضد الحوادث والتأمين ضد الحريق والاخطار الطارئة) ٢٦ شركة من بينها ١٨ شركة تزاول التأمين على الحياة بالإضافة إلى التأمينات العامة، بالإضافة إلى شركة تأمين واحدة متخصصة في تأمينات الحياة وهي الشركة الامريكية للتأمين على الحياة أنظر جدول رقم (٣-٢-٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣-٢-٣)

شركات التأمين العاملة في الأردن حتى عام ١٩٩٧، تاريخ تأسيسها و رأسمالها المدفوع وجنسيتها وأنواع التأمين التي تمارسها

الرقم	اسم الشركة	تاريخ تأسيسها	رأسمالها المدفوع	جنسيتها	أنواع التأمين التي تمارسها
١-	شركة القدس للتأمين	١٩٧٥/٤/٢٤	٣,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٢-	شركة التأمين الإسلامية	١٩٩٦/١/١٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة (تكافل) بحري / حريق / حوادث
٣-	شركة التأمين العالمية	١٩٨٠/٥/١٢	١,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري/ حريق / حوادث
٤-	شركة التأمين العامة العربية	١٩٧٥/٣/١١	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٥-	شركة الشرق العربي للتأمين	١٩٩٦/١٢/٣١	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث
٦-	شركة البحار العربية للتأمين	١٩٧٣/١٠/٢٣	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث
٧-	شركة دلتا للتأمين	١٩٧٦/١٢/٢٣	١,٤٥٠,٠٠٠	أردنية	حياة (صحي) بحري / حريق / حوادث
٨-	شركة التأمين الأردنية	١٩٨٠/٥/١٢	٣,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري، حريق / حوادث
٩-	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين	١٩٨٥/١٠/١	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث
١٠-	شركة عمان للتأمين	١٩٩٦/٣/٢٥	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
١١-	شركة الأردن والخليج للتأمين	١٩٨١/٨/٢٦	٢,٢٥٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
١٢-	الشركة العربية الالمانية للتأمين	١٩٩٦/١/١٦	٥,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
١٣-	شركة الصقر للتأمين	١٩٩٦/٥/١٨	٣,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق/ حوادث
١٤-	شركة الضامنون العرب	١٩٩٦/١/١٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
١٥-	شركة التأمين الوطنية الأهلية	١٩٦٥/١/٣١	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
١٦-	شركة الأراضي	١٩٨٠/٥/٢٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

	المقدسة للتأمين				
١٧-	شركة الشرق الأوسط للتأمين	١٩٦٢/٦/٢٨	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
١٨-	شركة فيلادلفيا للتأمين	١٩٨٠/٧/١٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث
١٩-	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	١٩٧٦/٣/٢٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٢٠-	شركة الأردن الدولية للتأمين	١٩٩٦/٢/١	٤,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٢١-	شركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث	١٩٨٠/١٢/٢٩	٢,٦٤٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٢٢-	شركة اليرموك للتأمين	١٩٨٠/٥/١٤	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث
٢٣-	الشركة المتحدة للتأمين	١٩٧٢/٩/٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٢٤-	شركة النسر العربي للتأمين	١٩٧٦/٣/١٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة / بحري / حريق / حوادث
٢٥-	شركة المجموعة العربية الأردنية	١٩٩٦/١١/١٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	حياة (صحي)/ بحري / حريق / حوادث
٢٦-	الشركة الامريكية للتأمين على الحياة	١٩٥٨/١٠/٨	٢,٠٠٠,٠٠٠	امريكية	حياة / حوادث
٢٧-	شركة جراسا للتأمين	١٩٩٧/١١/٧	٢,٠٠٠,٠٠٠	أردنية	بحري / حريق / حوادث

المصدر: الاتحاد الأردني لشركات التأمين، تقرير عن واقع العمل التأميني في الأردن، ١٩٩٥، ص١٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-٢-٤ أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني خلال (١٩٨٠-١٩٩٧):

١- الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين والأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث الاقساط:

تعتبر كل من الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين ورأس المال الممولين الرئيسيين لعملية الاستثمار في قطاع التأمين، والاقساط المحصلة هي الأكثر أهمية في صناعة التأمين باعتباره يعكس مدى استمرارية وحجم النشاط في قطاع التأمين.

ويبين جدول رقم (٣-٢-٤) بأن اجمالي الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين مقد ازدادت من ١٥,٣ مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٠٠ مليون دينار في عام ١٩٨٣، ثم انخفضت في عام ١٩٨٤ إلى ٢٣,٣ مليون دينار، إلاّ أنها عاودت الارتفاع من ٢٣,٧ مليون دينار في عام ١٩٨٥ إلى ٩٠,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٧.

يحتل قطاع التأمين على السيارات المرتبة الأولى بين فروع التأمين، حيث بلغت نسبته من إجمالي الأقساط ٤٢,١٪ كمعدل للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) يليه التأمين البحري ثم التأمين على الحياة ثم التأمين ضد الحريق وأخيراً التأمين ضد الحوادث، حيث بلغت نسبة مساهمتهم من أجمالي الاقساط على التوالي ١٨,٧٪، ١٧,٤٪، ١١,٩٪، ٩,٩٪، كما يوضح جدول رقم (٣-٢-٤).

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لأقساط تأمين الحريق بالنسبة لأنواع التأمينات الأخرى خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) إلاّ أن الأقساط المتحققة قد ازدادت من ١,٣ مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى ١١,٢ مليون دينار في عام ١٩٩٧ دون أن تنخفض طوال تلك الفترة، حيث أنها نمت بصورة مستمرة، وقد يعود ذلك لزيادة عدد المصانع والمنشآت الاقتصادية الحيوية في تلك الفترة والتوسع في عملية التصنيع بالاعتماد على الصناعة المحلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما نلاحظ من الجدول السابق من أن التأمين ضد الحوادث العامة يأتي في المرتبة الأخيرة بين فروع التأمين، وقد يعزى ذلك إلى صدور قانون الضمان الاجتماعي عام ١٩٧٨ والذي ترتب عليه إنشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي عام ١٩٧٩، حيث بدأت بتطبيق هذا القانون منذ مطلع عام ١٩٨٠. وهذا القانون يغطي اخطار الحوادث العامة مثل إصابات العمل، وأمراض المهنة، والتقاعد، والشيخوخة والعجز والوفاة، والتأمين الصحي، وبالتالي فإن جزءاً كبير من هذا النشاط سيتحول إلى مؤسسة الضمان على حساب شركات التأمين، إلا أن ذلك لا يعني إنتهاء دور شركات التأمين في هذا النشاط، لأن هناك مجالات كثيرة ومتعددة تدخل ضمن نطاق التأمين ضد الحوادث العامة لا تدخل ضمن مجال نشاط مؤسسة الضمان مثل السرقة وخيانة الأمانة وغيرها، كما أن قانون الضمان الاجتماعي لا يغطي جميع فئات المواطنين.

ويعتبر التأمين على السيارات في الأردن التأمين الرئيسي الذي تعتمد عليه معظم شركات التأمين في انتاجها من الأقساط وقد يرجع ذلك إلى الزيادة المستمرة في عدد المركبات العاملة والمرخصة سنوياً بالإضافة إلى صدور نظام التأمين الإلزامي (ضد الغير).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٣-٢-٤)

الاقساط المحصلة من قبل شركات التأمين والأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث الأقساط

(بالمليون دينار)

السنة	اقساط التأمين البحري		أقساط التأمين ضد الحريق		أقساط التأمين على السيارات		أقساط التأمين ضد الحوادث		أقساط التأمين العامة		أقساط التأمين على الحياة		إجمالي الأقساط
	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	عدد	نسبة %	
١٩٨٠	٤,٣	٢٨,١	١,٣	٨,٥	٥,٣	٣٤,٦	٢,٢	١٤,٤	١٣,١	٨٥,٦	٢,٢	١٤,٤	١٥,٣
١٩٨١	٥,٤	٢٧,٦	١,٦	٨,٢	٦,٩	٣٥,٢	٣,٠	١٥,٣	١٧,٠	٨٦,٧	٢,٦	١٣,٣	١٩,٦
١٩٨٢	٤,٦	٢١,٢	١,٧	٧,٨	٨,٨	٤٠,٦	٣	١٣,٨	١٨,٢	٨٣,٩	٣,٥	١٦,١	٢١,٧
١٩٨٣	٥	٢٠,٨	٢,٤	١٠	٩,٥	٣٩,٦	٢,٨	١١,٧	١٩,٦	٨١,٧	٤,٤	١٨,٣	٢٤
١٩٨٤	٤,٧	٢٠,٢	٢,٨	١٢,٠	٨,٥	٣٦,٥	٢,٨	١٢,٠	١٨,٩	٨١,١	٤,٥	١٩,٣	٢٣,٣
١٩٨٥	٤,١	١٧,٣	٣,٢	١٣,٥	٩,٣	٣٩,٢	٢,٥	١٠,٥	١٩,٢	٨١	٤,٥	١٩	٢٣,٧
١٩٨٦	٤,٥	١٦,٧	٣,٢	١١,٦	١٢,٢	٤٥,٢	٢,٤	٨,٩	٢٢,٢	٨٢,٢	٤,٥	١٦,٧	٢٧
١٩٨٧	٥	١٧,٥	٣,٨	١٣,٣	١٢,٦	٤٤,٢	٢,٥	٨,٨	٢٣,٩	٨٣,٩	٤,٦	١٦,١	٢٨,٥
١٩٨٨	٤,٤	١٦	٣,٣	١١,٦	١٣,٦	٤٧,٩	٢,١	٧,٤	٢٣,٤	٨٢,٤	٥	١٧,٦	٢٨,٤
١٩٨٩	٥,٥	١٦,٢	٤	١١,٨	١٦	٤٧,١	٢,٦	٧,٦	٢٨,١	٨٢,٦	٥,٩	١٧,٤	٣٤
١٩٩٠	٧,٩	١٩,٤	٤,٧	١١,٥	١٩,٨	٤٨,٥	٢,٨	٦,٩	٣٥,٢	٨٦,٣	٥,٦	١٣,٧	٤٠,٨
١٩٩١	١٠,٥	٣٢,٤	٥,٢	١١,٦	١٩,٦	٤٣,٧	٣,٢	٧,١	٣٨,٤	٨٥,٥	٦,٥	١٤,٥	٤٤,٩
١٩٩٢	١٠,٧	١٩,٩	٦,٨	١٢,٧	٢٣,٩	٤٤,٥	٣,٨	٧,١	٤٥,٣	٨٤,٤	٨,٤	١٥,٦	٥٣,٧
١٩٩٣	١٠,٦	١٧	٩	١٤,٤	٢٦,١	٤١,٩	٥,١	٨,٢	٥٠,٨	٨١,٥	١١,٤	١٨,٣	٦٢,٣
١٩٩٤	١١,١	١٦,٧	١٠,١	١٥,٢	٢٧	٤٠,٧	٤,٩	٧,٤	٥٣,٠	٧٩,٩	١٣,٣	٢٠,١	٦٦,٣
١٩٩٥	١٢	١٤,٧	١١,٦	١٤,٢	٣٤,٢	٤٢	٨,٣	١٠,٢	٦٦,٢	٨١,٢	١٥,٣	١٨,٨	٨١,٥
١٩٩٦	١١,٦	١٢,٩	١٢,٢	١٣,٦	٣٨,٩	٤٣,٤	٨,٩	٩,٩	٧١,٦	٧٩,٨	١٨,١	٢٠,٢	٨٩,٧
١٩٩٧	١٠,١	١١,٢	١١,٢	١٢,٤	٣٨,٩	٤٢,٧	١٠,١	١١,٢	٦٩,٩	٧٧,٥	٢٠,٣	٢٢,٥	٩٠,٢
معدل		١٨,٧ %		١١,٩ %		٤٢,١ %		٩,٩		٨٢,٦ %		١٧,٤	

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة أعمال التأمين، التقرير (السادس - الحادي عشر) عن أعمال التأمين في الأردن (١٩٨٠-١٩٩٧).

النسب حسبت من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢- التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين والأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث التعويضات:-

لقد بلغت إجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين ٨,٦ مليون دينار في عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ٥٣,٦ مليون دينار في عام ١٩٩٧، وخلال تلك الفترة من عام (١٩٨٠-١٩٩٧) كانت إجمالي التعويضات متذبذبة بين الزيادة والنقصان، كما يوضح جدول رقم (٣-٢-٥).

يتبوأ التأمين على السيارات من حيث الأهمية النسبية للتعويضات المدفوعة مركز الصدارة من بين فروع التأمين المختلفة، حيث شكلت نسبة مساهمته في إجمالي التعويضات ٥٢,٣٪ كمعدل للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، يليه التأمين البحري ثم التأمين على الحياة، ثم التأمين ضد الحريق، وأخيراً التأمين ضد الحوادث، بلغت نسبة مساهمتهم في إجمالي التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين على التوالي ١٧,١٪، ١١,٣٢٪، ١٠,٧٪، ٨,٦٪ إن هذه الأهمية للتعويضات المدفوعة لفرع التأمين على السيارات قد تعزى إلى زيادة عدد الحوادث سنوياً نتيجة لزيادة عدد المركبات العاملة والمرخصة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٣-٢-٥)

التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين لسوق التأمين الأردني والأهمية النسبية لفروع التأمين من حيث التعويضات

السنة	التأمين البحري		التأمين ضد الحريق		التأمين على السيارات		التأمين ضد الحوادث		إجمالي التأمينات العامة		التأمين على الحياة		إجمالي التعويضات
	عدد	نسبة ٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	
١٩٨٠	٣	٣٤,٩	١,١	١٢,٨	٢,٧	٣١,٤	١,٤	١٦,٣	٨,٢	٩٥,٤	٠,٣٤	٤,٦	٨,٦
١٩٨١	٣,٧	٣٩,٤	٠,٥	٥,٣	٣,٨	٤٠,٤	٠,٩	٩,٦	٨,٩	٩٤,٧	٠,٥	٦,٣	٩,٤
١٩٨٢	٢,٨	٢٢,٤	٠,٨	٦,٤	٦,٢	٤٩,٦	١,٧	١٣,٦	١١,٥	٩٢	١	٨	١٢,٥
١٩٨٣	٢,٢	١٧,٥	١,٥	١١,٩	٦,٥	٥١,٦	١,١	٨,٧	١١,٣	٨٩,٧	١,٢	١٠,٣	١٢,٦
١٩٨٤	٢,٣	٢٠,٤	٠,٩	٨	٥,٨	٥١,٣	١,٣	١١,٥	١٠,٣	٩١,٢	١,١	٨,٨	١١,٣
١٩٨٥	١,٧	١٦,٣	٠,٣	٣	٥,٧	٥٤,٨	١,٥	١٤,٤	٩,٢	٨٨,٥	١,٣	١١,٥	١٠,٤
١٩٨٦	١,٤	١٣	٠,٨	٧,٤	٦	٥٥,٦	١,٣	١٢	٩,٥	٨٨	١,٤	١٢	١٠,٨
١٩٨٧	١,٨	١٥,١	٠,٦	٥,٠	٧	٥٨,٨	٠,٩	٧,٦	١٠,٤	٨٧,٤	١,٥	١٢,٦	١١,٩
١٩٨٨	٢	١٦	٠,٧	٥,٦	٧,٥	٦٠	٠,٨	٦,٤	١١	٨٨	١,٥	١٢	١٢,٥
١٩٨٩	١,٩	١٢,٢	١	٦,٤	٩,٨	٦٢,٨	٠,٨	٥,١	١٣,٥	٨٦,٥	٢,١	١٣,٥	١٥,٦
١٩٩٠	٣,٣	١٥,١	١,٩	٨,٧	١٣	٥٩,٦	١,٣	٦	١٩,٦	٨٩,٤	٢,٣	١٠,٦	٢١,٨
١٩٩١	٣,٧	١٦,٢	٣	١٣,١	١٢,٦	٥٥	١,٤	٦,١	٢٠,٧	٩٠,٤	٢,٢	٩,٦	٢٢,٩
١٩٩٢	٥	١٣,٣	١١	٢٩,٢	١٦,٢	٤٣	١,٦	٤,٢	٣٣,٨	٨٩,٧	٣,٩	١٠,٣	٣٧,٧
١٩٩٣	٤,٢	١١,٦	٦,٩	١٩	١٩,٢	٥٢,٩	١,٣	٣,٦	٣١,٦	٨٧,١	٤,٧	١٢,٩	٣٦,٣
١٩٩٤	٤,٢	١١,٣	٤,٩	١٣,١	١٩,٦	٥٢,٥	٣,٣	٨,٨	٣١,٩	٨٥,٥	٥,٤	١٤,٥	٣٧,٣
١٩٩٥	٤,٠	١٠	٧,٣	١٨,٢	٢٠,٦	٥١,٤	٢,٧	٦,٧	٣٤,٦	٨٦,٣	٥,٥	١٣,٧	٤٠,١
١٩٩٦	٦,٩	١٤,٤	٤,١	٨,٥	٢٦	٥٤,٢	٣,١	٦,٥	٤٠	٨٣,٣	٨	١٦,٧	٤٨
١٩٩٧	٤,٥	٨,٤	٥,٦	١٠,٤	٣٠	٥٦	٤,٤	٨,٢	٤٤,٥	٨٣	٩,١	١٧	٥٣,٦
معدل		١٧,١ ٪		١٠,٧ ٪		٥٢,٣ ٪		٨,٦٪		٨٨,٧ ٪		١١,٣ ٪	

المصدر:

وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة أعمال التأمين، التقرير (السادس - الحادي عشر) عن أعمال التأمين في الأردن (١٩٨٠-١٩٩٧).

* النسب حسبت من قبل الباحثة.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣- مدى تغلغل التأمين (حصة الأقساط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي) وكثافة نشاط التأمين (حصة الفرد من إجمالي الأقساط) في الأردن:

لقد تطورت نسبة اقساط التأمين المحصلة إلى الناتج الإجمالي من ١,٤٦٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٢,١٣٪ في عام ١٩٩٧، متخذة معدلاً عاماً متصاعداً خلال تلك الفترة كما يوضح جدول رقم (٣-٢-٦)، ومن الواضح أن التقدم في مستوى هذا القطاع يعود إلى التطور في فرع التأمينات العامة دون تأمينات الحياة، فقد شكلت نسبة مساهمة إجمالي الأقساط في الناتج المحلي الإجمالي مامعدله ١,٦٧٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) حيث كانت نسبة مساهمة الأقساط المحصلة من قبل التأمينات العامة والتأمينات على الحياة على التوالي ١,٣٩٪، ٠,٢٨٪ كمتوسط للفترة السابقة.

ويبين نفس الجدول السابق أن حصة الفرد الواحد من السكان من إجمالي أقساط التأمين (٧) دينار في عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ١٩,٦ دينار في عام ١٩٩٧، وتطورت حصة الفرد من أقساط التأمينات العامة من ٦ دينار في عام ١٩٨٠ إلى ١٥,٢ دينار في عام ١٩٩٧، في حين لم تتجاوز حصة الفرد الواحد من السكان من أقساط التأمينات على الحياة ١ دينار في عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ٤,٤ دينار عام ١٩٩٧.

وفي مقارنة لسوق التأمين الأردني بالأسواق العربية الأخرى، نجد أن موقع سوق التأمين الأردني في المرتبة الخامسة بين الأسواق العربية في مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٦، كما أنه يحتل المرتبة العاشرة من حيث حصة الفرد من إجمالي أقساط التأمين أنظر ملحق رقم (١-٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٣-٢-٦)

مساهمة الأقساط المحصلة في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من إجمالي الأقساط

السنة	حصة الأقساط من إجمالي الناتج المحلي[١]			عدد السكان (بالمليون)[٢]	حصة الفرد من إجمالي الأقساط[٣]		
	تأمينات الحياة ٪	التامينات العامة ٪	إجمالي الأقساط ٪		تأمينات الحياة (دينار)	التأمينات العامة (دينار)	الإجمالي (دينار)
١٩٨٠	٠,٢١	١,٢٥	١,٤٦	٢,٢	١	٦	٧
١٩٨١	٠,٢	١,٣٠	١,٥٠	٢,٣	١,١	٧,٤	٨,٥
١٩٨٢	٠,٢٣	١,١٩	١,٤٢	٢,٤	١,٥	٧,٦	٩,١
١٩٨٣	٠,٢٧	١,٢٢	١,٤٩	٢,٥	١,٨	٧,٨	٩,٦
١٩٨٤	٠,٢٥	١,٠٧	١,٣٢	٢,٦	١,٧	٧,٣	٩,٠
١٩٨٥	٠,٢٥	١,٠٨	١,٣٣	٢,٧	١,٧	٧,١	٨,٨
١٩٨٦	٠,٢٦	١,٢٢	١,٤٨	٢,٨	١,٦	٧,٩	٩,٥
١٩٨٧	٠,٢٥	١,٢٧	١,٥٢	٢,٩	١,٦	٨,٢	٩,٨
١٩٨٨	٠,٢٦	١,٢٠	١,٤٦	٣,٠	١,٧	٧,٨	٩,٥
١٩٨٩	٠,٢٨	١,٣٣	١,٦١	٣,١	١,٩	٩,١	١١,٠
١٩٩٠	٠,٢٥	١,٥١	١,٧٦	٣,٥	١,٦	١٠,١	١١,٧
١٩٩١	٠,٢٦	١,٥٣	١,٧٩	٣,٧	١,٨	١٠,٤	١٢,٢
١٩٩٢	٠,٢٨	١,٥٣	١,٨١	٣,٨	٢,٢	١١,٩	١٤,١
١٩٩٣	٠,٣٥	١,٥٩	١,٩٤	٤	٢,٩	١٢,٧	١٥,٦
١٩٩٤	٠,٣٨	١,٤٩	١,٨٧	٤,١	٣,٢	١٢,٩	١٦,٢
١٩٩٥	٠,٣٩	١,٧١	٢,١٠	٤,٣	٣,٦	١٥,٤	١٩,٠
١٩٩٦	٠,٤٥	١,٧٨	٢,٢٣	٤,٤	٤,١	١٦,٣	٢٠,٤
١٩٩٧	٠,٣٠	١,٨٣	٢,١٣	٤,٦	٤,٤	١٥,٢	١٩,٦
المعدل	٠,٢٨٪	١,٣٩٪	١,٦٧٪				

المصدر:

(١) تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي في جدول رقم (٢-٢-١).

(٢) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٩٧، ص١٠.

(٣) تم احتسابها باستخدام جدول رقم (٣-٢-٤).

النسب تم احتسابها من قبل الباحث باستخدام جدول رقم (٣-٢-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- تطور رأس المال المدفوع وحقوق المساهمين والاحتياطيات الفنية وإجمالي الاستثمارات لشركات التأمين العاملة في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

لقد تطور رأس المال المدفوع لشركات التأمين خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧) بصورة ملحوظة كما يوضح جدول رقم (٣-٢-٧)، ازداد رأس المال المدفوع لشركات التأمين من ٥,٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى ٥١,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٧، وحقق معدلات نمو شكلت ما متوسطه ١٧,٨٪ خلال الفترة السابقة.

ومن خلال نفس الجدول يتبين أن رأس المال المدفوع لشركات التأمين قد حقق معدلات نمو عالية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١، ويعود هذا إلى تأسيس شركات تأمين جديدة والتي سجلت في بداية عام ١٩٨٠، إلا أن معدل النمو في رأس المال المدفوع تراجع في عام ١٩٨٢ إلى ٢٨,٧٪، وقد تأرجح معدل النمو في رأس المال المدفوع خلال الفترة من عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٤ بين الزيادة والنقصان، ويعود هذا التأرجح في معدل النمو لرأس المال إلى عملية الاندماج التي امتدت من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩، كما أنه لم يتم تسجيل شركات جديدة خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٤) كما تبين سابقاً، لذلك فإن الزيادة الحاصلة في رأس المال لشركات التأمين في تلك الفترة كان نتيجة لزيادة رأس المال لبعض الشركات القائمة.

أما في عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧ بلغ معدل نمو رأس المال المدفوع على التوالي ٤٧,٨٪ و ٣٥,٥٪، ومعدلات النمو المتحققة في هذين العامين ازدادت مقارنة بمعدلات النمو المتحققة في الفترة (١٩٨٣-١٩٩٧)، وقد يعزى ذلك دخول سوق التأمين الأردني (٩) شركات تأمين جديدة.

ويعتبر رأس المال المصدر الاساسي للاستثمار في قطاع التأمين ومنه ينطلق لممارسة نشاطه وتسديد التعويضات للفترات الأولى من عمل الشركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

لقد بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين ١٠,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠ وازدادت إلى ٢٥,٦ مليون دينار في عام ١٩٨٧، ثم انخفضت في عام ١٩٨٨ إلى ٢٢,٩ مليون دينار، إلا أنها عاودت الازدياد من ٢٩,٧ مليون دينار في عام ١٩٨٩ إلى ٧٠,٦ مليون دينار في عام ١٩٩٧، كما ازدادت الاحتياطيات الفنية[١] من ١٠,٥ مليون دينار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٢,٤ مليون دينار في عام ١٩٨٨ وازدادت إلى أن وصلت إلى ٥٩,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٧ كما يوضح جدول رقم (٣-٢-٧).

أما استثمارات شركات التأمين فقد بلغت ٢١,٤ مليون دينار عام ١٩٨٠ وزادت إلى أن وصلت إلى ٥٧,٧ مليون دينار عام ١٩٨٩، ثم اصبحت ١٢٤,٨ مليون دينار عام ١٩٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١]- يقصد بالاحتياطات الفنية في صناعة التأمين، الاحتياط للالتزامات المترتبة على العقود السارية، عند انتهاء السنة المالية للشركة، وتتمثل هذه الالتزامات بالاخطار المتوقع حدوثها من مجموع الاخطار المؤمن عليها، ولا تزال عقودها سارية، وتقدر هذه الالتزامات وفقا لأسس فنية معروفة، تأخذ في الاعتبار طبيعة الاخطار واحتمالات حدوثها مع الاخذ في الحسبان لغايات التقدير التعويضات المدفوعة عن اخطار مماثلة وقعت في السنوات السابقة، وتلجأ الشركات من الناحية العملية والقانونية الى احتسابها على اساس نسبة معينة من الاقساط المتحققة، وذلك برصد مبالغ لمواجهة هذه الالتزامات.

www.manaraa.com

جدول (٣-٢-٧)

تطور رأس المال المدفوع وحقوق المساهمين والاحتياطيات الفنية وإجمالي الاستثمارات والعمالة لشركات التأمين العاملة في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

(بالمليون دينار)

السنة	رأس المال المدفوع		حقوق المساهمين	الاحتياطيات الفنية	إجمالي الاستثمارات
	عدد	نمو٪			
١٩٨٠	٥,٥	*٥٧,١	١٠,٢	١٠,٥	٢١,٤
١٩٨١	٩,٤	٧٠,٩	١٤,٤	٩,٤	٢٨,٩
١٩٨٢	١٢,١	٢٨,٧	١٨,٢	١٤,٨	٣٣,٦
١٩٨٣	١٢,٨	٥,٨	٢٠,٧	١٧,١	٣٦,٣
١٩٨٤	١٣,٤	٤,٧	٢٣,١	١٨,١	٤٢,٢
١٩٨٥	١٤,٢	٦	٢٤,٢	١٨,٦	٤٣,٨
١٩٨٦	١٤,٢	٠	٢٥	١٩,٥	٤٣,٨
١٩٨٧	١٥,١	٦,٣	٢٥,٦	٢٠	٤٤,٤
١٩٨٨	٢٠,٢	٣٣,٨	٢٢,٩	٢٢,٤	٤٩,٤
١٩٨٩	٢٢,٩	١٣,٤	٢٩,٧	٢٤,٧	٥٧,٧
١٩٩٠	٢٤,٤	٦,٦	٣٢,١	٢٦,٩	٦١,٧
١٩٩١	٢٤,٤	٠	٣٣,٤	٢٩,٢	٦٤,٧
١٩٩٢	٢٤,٤	٠	٣٥,٦	٣٣,٤	٧٢,٨
١٩٩٣	٢٤,٥	٠,٤	٣٨,٤	٣٩,١	٧٨,٩
١٩٩٤	٢٥,٥	٤,١	٤٢,٥	٤١,٥	١٠٤,١
١٩٩٥	٢٥,٥	٠	٤٦,٦	٤٩,٦	١٠٤
١٩٩٦	٣٧,٧	٤٧,٨	٥٩,٠	٥٥,٦	١٠٧,١
١٩٩٧	٥١,١	٣٥,٥	٧٠,٦	٥٩,٥	١٢٤,٨
		٪١٧,٨			

المصدر:

وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة أعمال التأمين، التقرير (السادس - الحادي عشر) عن أعمال التأمين في الأردن (١٩٨٠-١٩٩٧).

* تم احتسابها بإستخدام رأس المال المدفوع في عام ١٩٧٩ والذي يبلغ ٣,٥ مليون دينار.

* النسب تم احتسابها من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصـــل الرابـــع

تقدير دالة الإنتاج في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المقدمة

سنقوم في هذا الفصل بتقدير دالة إنتاج لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال والتي لم يسبق أن قدرت لها دالة إنتاج من قبل. وقد أشرنا في بداية الرسالة إلى أول دالة إنتاج كلية أو تجميعية للإقتصاد الأردني في عام ١٩٨٦ (Hammad, 1986) . ثم تبع ذلك العديد من الدراسات التي قامت بتقدير دوال إنتاج لمختلف القطاعات الإقتصادية (انظر في ذلك الدراسات السابقة في الفصل التمهيدي). على أنه لم تظهر حتى الآن أية دراسة أو دالة إنتاج لقطاع الخدمات الكلي أو الجزئي في الأردن حسب إطلاع الباحثة.

٤-١ النموذج النظري لدالة الإنتاج:

تشير دالة الإنتاج إلى أقصى كمية من الإنتاج يمكن الحصول عليها باستخدام توليفة معينة من المدخلات الإنتاجية في ظل مستوى معين من المعرفة الفنية أو التكنولوجيا.

ولدالة الإنتاج بعض الخصائص التي يفترض توفرها نذكر منها أنها دالة متجانسة وتفترض تحقيق الكفاءة الفنية في الإنتاج، وأن زيادة أي عامل إنتاجي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي، أي أن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج يجب أن تكون موجبة، كما أن الإنتاجية الحدية لكل عامل إنتاجي تتناقص مع زيادة هذا العامل (Henderson, 1980:65-72).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي هذا الفصل سوف نقوم بتقدير صيغتين لنموذج دالة الإنتاج، الصيغة الأولى على الشكل التالي:

$$Y = f(L,K) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن الإنتاج دالة في كل من العمل ورأس المال، أما الصيغة الثانية لنموذج دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = f(L,K,t) \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن الإنتاج دالة في كل من العمل ورأس المال والزمن، ويقيس عنصر الزمن أثر التغير التكنولوجي أو مايسمى بالتغير التكنولوجي غير المضمن "Disembodied Technical Chang D.T.C" ويقصد به الإنتقال في العملية الإنتاجية خلال الزمن بغض النظر عن التغير الذي يحدث في مدخلات الإنتاج، وذلك من خلال التعليم والتدريب والتنظيم.

ومن أجل تقدير الصيغتين (١)،(٢) لنموذج دالة الإنتاج، سوف نقوم باستخدام الشكل الشائع لدالة الإنتاج وهو دالة إنتاج كوب–دوغلاس غير المقيدة (Unconstrained) وذلك لانتشار استخدامها وعدم احتياجنا إلى تثبيت مرونة لإحلال وسهولة مقارنتها مع دراسات مماثلة لدول أخرى.

والصيغة العامة لدالة إنتاج كوب–دوغلاس بالنسبة للشكل (١) هي دالة أسية على النحو التالي (Chiang, 1984:408):

$$Y = AL^{\alpha}K^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث ترمز:

Y : للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

L : لعدد العاملين.

K : لرأس المال بالأسعار الثابتة.

α : لمعامل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل كما تمثل مساهمة العمل النسبية في الإنتاج.

β : لمعامل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال وتمثل كذلك مساهمة رأس المال النسبية في الإنتاج.

A : للمستوى التكنولوجي أو معلمة الكفاءة الفنية للإنتاج (فعالية التكنولوجيا)[1].

وتعني الكفاءة الفنية للإنتاج، إنتاج وحدة من المنتج بأقل كمية ممكنة من عناصر الإنتاج، الأمر الذي ينعكس بدوره على تكلفة الإنتاج (ملكاوي، ١٩٨٩ : ٣٠).

بحيث إذا كانت:

$\alpha + \beta = 1$ فإن هذا يعني أن القطاع يتصف بعوائد الحجم الثابتة

"Constant Rerurn to Scale"

$\alpha + \beta > 1$ فإن هذا يعني أن القطاع يتصف بعوائد الحجم المتزايدة

"Increasing Rerurn to Scale"

$\alpha + \beta < 1$ فإن هذا يعني أن القطاع يتصف بعوائد الحجم المتناقصة

"Decreasing Rerurn to Scale"

وتفترض النظرية الإقتصادية بأن A، α، $0 < \beta$، كما أنها ثوابت (Shone, 1976).

أما دالة إنتاج كوب–دوغلاس للصيغة (٢) فهي على الشكل التالي:

$$Y = AL^{\alpha} K^{\beta} e^{\delta t} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

١- إن التغير النسبي في A يؤدي إلى تغير نسبي في الإنتاج دون التأثير على معدل الإحلال الفني بين العمل ورأس المال لدالة الإنتاج كوب–دوغلاس لأن المعلمة A لاتدخل ضمن محدداته، لذلك يمثل التغير في A التقدم التكنولوجي المحايد نتيجة تطبيق فن إنتاجي أفضل، وتمثل بيانياً بإنتقال دالة الإنتاج إلى الأعلى أو بإنتقال منحنى الناتج المتساوي (iso-quant) نحو الداخل بالتناسب مع نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث تم إدخال عامل الزمن كمتغير في دالة الإنتاج.

ولتقدير المعادلتين (٣)،(٤) قياسياً نقوم بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Ln\ Y = Ln\ A + \alpha\ Ln\ L + \beta\ Ln\ K \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$Ln\ Y = LnA + \alpha\ Ln\ L + \beta\ Ln\ K + \delta t \ldots\ldots(4)$$

حيث:

$$Ln = Natural\ Logarithm$$

وبإضافة حد الإضطراب أو ما يسمى بالخطأ العشوائي U (error term) إلى المعادلتين (٣)،(٤) نحصل على المعادلتين التاليتين:

$$Ln\ Y = Ln\ A + \alpha\ Ln\ L + \beta\ Ln\ K + U \ldots\ldots(5)$$

$$Ln\ Y = Ln\ A + \alpha\ Ln\ L + \beta\ Ln\ K + \delta t + U \ldots\ldots(6)$$

٤-٢ تحليل نتائج التقدير القياسي للنموذج:

ولتقدير المعادلتين (٥)،(٦) سوف نقوم باستخدام البيانات الواردة في جدول (٤-٢)، حيث يوضح الجدول الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بالأسعار الثابتة وذلك بقسمة كل منهما على مخفض الناتج المحلي الإجمالي لأخذ التضخم بعين الإعتبار، بالإضافة إلى عنصر العمل في هذا القطاع.

وباستخدام البيانات في جدول (٤-٢) تم تقدير المعادلتين (٥)،(٦) بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) للفترة الزمنية من ١٩٨٠-١٩٩٧ لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وكانت النتائج كما هي في جدول (٤-٣)

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤-١)

الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال بالأسعار الجارية في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بالإضافة إلى مخفض الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	رأس المال بالأسعار الجارية	مخفض الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٠=١٠٠)
١٩٨٠	١٨٧,٠	٩٣,٣	٥١,١
١٩٨١	٢٠١,٩	١١١,٩	٥٧,٧
١٩٨٢	٢٣٣,٦	١٤٨,٩	٦٥,١
١٩٨٣	٢٥٩,١	١٧١,١	٦٨,٣
١٩٨٤	٢٩٧,٧	١٧٦,٤	٧٣,٠
١٩٨٥	٣١٤,٤	١٩٩,٨	٧١,٥
١٩٨٦	٣١٨,٧	٢٠٥,١	٧١,٦
١٩٨٧	٣٢٩,٣	٢١٠,٣	٧١,٠
١٩٨٨	٣٧٧,٢	٢٢٠,٧	٧٤,٢
١٩٨٩	٤١٣,٨	٢٢٩,٠	٨٩,٨
١٩٩٠	٤٠٧,٠	٢٤٣,٠	١٠٠,٠
١٩٩١	٤٧٢,٢	٢٤٥,٤	١٠٥,١
١٩٩٢	٥٢٠,٤	٢٨٣,١	١١٠,٨
١٩٩٣	٦٢٢,٧	٣٠٧,٢	١١٤,٢
١٩٩٤	٦٥٨,٩	٣٤٠,٣	١١٦,٧
١٩٩٥	٧٢١,٧	٣٧٣,٩	١٢٠,٩
١٩٩٦	٧٥٤,٠	٤١٨,٢	١٢٣,٤
١٩٩٧	٧٧٨,٢	٤٨٦,٥	١٢٦,٨

المصدر:

- الأردن- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية السنوية، نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عاما على تأسيسه، ١٩٩٦. والأردن، البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عدد ٣٥، جدول ٤٧، ١٩٩٩.

- وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة أعمال التأمين، التقرير (السادس-الحادي عشر) عن أعمال التأمين في الأردن (١٩٨٠-١٩٩٧).

- International Financial Statistics, December 1998, pp. 439.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٤-٢)

الناتج المحلي والإجمالي ورأس المال بالأسعار الثابتة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بالإضافة إلى عدد العمال

للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	رأس المال بالأسعار الثابتة	عنصر العمل (عامل)
١٩٨٠	٣٦٥,٩	١٨٢,٦	٩٣٠٠
١٩٨١	٣٤٩,٩	١٩٣,٩	١٠٦٠٠
١٩٨٢	٣٥٨,٨	٢٢٨,٧	١١٧٠٠
١٩٨٣	٣٧٩,٤	٢٥٠,٥	١٣٠٠٠
١٩٨٤	٤٠٧,٨	٢٤١,٦	١٤٤٠٠
١٩٨٥	٤٣٩,٧	٢٧٩,٤	١٦١٠٠
١٩٨٦	٤٤٥,١	٢٨٦,٥	١٦٧٠٠
١٩٨٧	٤٦٣,٨	٢٩٦,٢	١٧٢٠٠
١٩٨٨	٥٠٨,٤	٢٩٧,٤	١٧٧٠٠
١٩٨٩	٤٦٠,٨	٢٥٥,٠	١٦٢٠٠
١٩٩٠	٤٠٧,٠	٢٤٣,٠	١٦٨٠٠
١٩٩١	٤٤٩,٣	٢٣٣,٥	١٧٧٠٠
١٩٩٢	٤٦٩,٧	٢٥٥,٥	١٩٨٠٠
١٩٩٣	٥٤٥,٣	٢٦٩,٠	٢٤٩٠٠
١٩٩٤	٥٦٤,٦	٢٩١,٦	٣٦١٠٠
١٩٩٥	٥٩٦,٩	٣٠٩,٣	٣٧٠٠٠
١٩٩٦	٦١١,٠٢	٣٣٨,٩	٣٨٨٠٠
١٩٩٧	٦١٣,٧	٣٨٣,٧	٤٧٥٠٠

تم إحتسابها كالأتي:-

-الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / مخفض الناتج المحلي الإجمالي) × ١٠٠

-رأس المال بالأسعار الثابتة = (رأس المال بالأسعار الجارية / مخفض الناتج المحلي الإجمالي) × ١٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤-٣)

دالة الإنتاج المقدرة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

رقم المعادلة	قيمة الثابت A	$\hat{\alpha}$	$\hat{\beta}$	$\hat{\delta}$ D.T.C	Returns to Scale ($\hat{\alpha}+\hat{\beta}$)	$\bar{R}^2$	قيمة F	D.W
معادلة(٥) المعلمات	٢,٠٦٦*	,٣٢٣*	,١٥٨		,٤٨١	,٩٠	٨٦,٦١	١,٥٠٥
القيمة التائية	٤,٧٧٤	٥,٧٧٥	١,١٠٣					
معادلة(٦) المعلمات	٢,٩١٦*	,١٩٧**	,٢١٢**	,٠١٠	,٤٠٩	,٩١	٦٠,٨١٧	١,٥٨٥
القيمة التائية	٣,٧١٥	١,٧٤٧	١,٤٤٨	١,٢٨٧				

*ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪

** ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪

يتضح من الجدول (٤-٣) مايلي:-

- لقد بلغت قيمة الثابت A في المعادلتين المقدرتين (٦،٥) ٢,٠٦٦، ٢,٩١٦ بمعنوية إحصائية ١٪، كما أنها تحمل الإشارة الموجبة كما هو متوقع، مما يدل على أن للتغير التكنولوجي أثراً إيجابياً قوياً على الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع خلال فترة الدراسة.

- إن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل تساوي (٠,٣٢٣) في حين أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال تساوي (٠,١٥٨)، ومن خلال جمع المساهمات النسبية لعنصري العمل ورأس المال ($\alpha + \beta$) نجد أن قيمة المجموع تساوي ٠,٤٨١ وهي أقل من الواحد صحيح، وهذا بدوره يعكس عوائد الحجم المتناقص $\alpha+\beta = 0.481 < 1$.

- ومن خلال الجدول السابق يتبين من التقدير للمعادلة (٥) أن معاملات رأس المال والعمل تظهر بإشارة موجبة كما هو متوقع وهذا يعني أن لهما تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال. بالإضافة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لذلك وبينما كان تقدير معلمة عنصر العمل والمقطع ذات دلالة إحصائية فإن تقدير معلمة رأس المال لم تكن كذلك.

- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) ٠,٩ وتشير إلى أن ٩٠٪ من التغيرات الكلية الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع تعود في محتواها إلى المتغيرات المستقلة (العمل ورأس المال). كما أن قيمة F المحسوبة للدالة فتقع ضمن القيمة المقبولة إحصائياً، وهذا يشير إلى ملاءمة النموذج ككل.

- وتقع قيمة معامل دوربون واتسون (١,٥٠٥) في المنطقة غير المحددة (Inconclusive) بمعنوية ٥٪ حيث أن:

$$dL < D.W < dU$$
$$0.982 < 1.505 < 1.539$$

وبإستخدام (Modified d test)[١] نجد أن $D.W < du$ مما يعني قبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود ارتباط ذاتي موجب بين أخطاء التقدير من الدرجة الأولى.

وكذلك ومن خلال جدول (٤-٣) وبعد تقدير المعادلة (٦) نستنتج مايلي:

- إن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال تساوي (٠,٢١٢) كانت أكبر من مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل والتي بلغت (٠,١٩٧)، كما أنه ومن خلال جمع المساهمات النسبية لعنصري العمل ورأس المال نجد أن قيمة المجموع أقل من الواحد الصحيح مما يعكس عوائد الحجم المتناقص أيضاً: $\alpha + \beta = 0.409 < 1$.

- ان المعلمات المقدرة في المعادلة (٦) (العمل ورأس المال والزمن) كلها تظهر بإشارة موجبة كما هو متوقع مما يدل على أن لها تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن مرونة الإنتاج بالنسبة لكل من عنصري العمل ورأس

١- انظر في ذلك (Gujarati, 1993:P. 379)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المال كانت معنوية، إلا أن معلمة عنصر الزمن المقدرة لم تكن ذات دلالة إحصائية كما تشير النتائج.

- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) ٠,٩١ مما يعني أن ٩١٪ من التباين في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة (العمل، رأس المال، الزمن)، كما تدل قيمة F المحسوبة على ملاءمة النموذج ككل.

- وكذلك تقع معامل دوربون واتسون (١,٥٨٥) في المنطقة غير المحددة بمعنوية ٥٪.

$$dL < D.W < dU$$
$$0.814 < 1.585 < 1.750$$

وأيضاً بإستخدام (Modified d test) نجد أن D.W < du مما يؤكد وجود ارتباط ذاتي موجب بين أخطاء التقدير من الدرجة الأولى.

وبعد تقدير المعادلتين (٥)، (٦) وجدنا أن قيمة إختبار دوربون واتسون للمعادلتين المقدرتين تقع في المنطقة الغير محددة بين الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية ٥٪، مما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء التقدير من الدرجة الأولى، لذلك قمنا بإعادة تقدير المعادلتين بطريقة (AR1) التي تزيل الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وكانت نتائج التقدير كما هي في جدول (٤-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٤-٤)

دالة الإنتاج المقدرة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بعد التعديل لمشكلة الإرتباط الذاتي

رقم المعادلة	قيمة الثابت A	$\hat{\alpha}$	$\hat{\beta}$	$\hat{\delta}$ D.T. C	Returns to Scale ($\hat{\alpha}+\hat{\beta}$)	$\bar{R}^2$	قيمة F	D.W
معادلة(٥)								
المعلمات	*١,٧٦٢	*٠,٣١٢	٠,٢٣٢		٠,٥٤٤	٠,٩١	٥١,٦١٢	١,٦٤٤
القيمة التائية	٣,٠٠٢	٤,٥٨٤	١,٢٦٠					
معادلة(٦)								
المعلمات	*٢,٨٠٥	٠,١٣٣	**٠,٣٣٦	٠,٠١٤	٠,٤٦٩	٠,٩٢	٤٤,٨٩٣	١,٨٣٠
القيمة التائية	٣,٤٤٨	١,٠٥٦	١,٩٤٩	١,٦٣٢				

*ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪

** ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪

- من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الثابت A أيضاً تحمل الإشارة الموجبة وبدلالة احصائية ١٪، مما يعني أن الكفاءة الفنية والتكنولوجية تلعب دوراً مهماً وقوياً في تنمية هذا القطاع وتطويره خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

- من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن اختبار دوربون واتسون قد ارتفع إلى قيمة مناسبة في المعادلتين المقدرتين (٥)، (٦) مما ينفي وجود ظاهرة الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين أخطاء التقدير.

- بالنسبة للمعادلة المقدرة (٥)، نلاحظ أن مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل كانت أعلى من مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، كما أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصري (العمل ورأس المال) معاً كانت أقل من واحد صحيح (٠,٥٤٤) مما يعكس عوائد الحجم المتناقص مرة آخرى، وبينما كانت كل من معلمة عنصر العمل المقدرة وقيمة الثابت A ذات دلالة إحصائية، الا أن معلمة رأس المال لم تكن ذات دلالة احصائية.

- ومن خلال المعادلة المقدرة (٦) بعد إزالة الارتباط الذاتي، نلاحظ مرونة الانتاج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بالنسبة لرأس المال كانت اكبر من مرونة الانتاج بالنسبة للعمل، كما أن مرونة الانتاج بالنسبة للعنصرين معا كانت أقل من واحد صحيح مما يدل على عوائد الحجم المتناقص.

- وكذلك يتبين من خلال المعادلة (٦) في جدول (٤-٤) بأن المعلمات المقدرة لكل من عنصر الزمن وعنصر رأس المال والثابت A هي ذات دلالة احصائية، الا أن معلمة عنصر العمل المقدرة لم تكن ذات دلالة إحصائية.

- ويوضح الجدول (٤-٤) بأن قيمة F المحسوبة للدالة المقدرة بالنسبة للمعادلتين تقع ضمن القيمة المقبولة احصائيا وهذا يدل على ملائمة النموذج ككل، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للمعادلتين المقدرتين (٥) و (٦)٠,٩ و ٠,٩٢ على التوالي.

٤-٣ دالة الانتاج في القطاع مع المتغير الوهمي:

ولقد قمت بإضافة متغير وهمي (Dummy Variable) خلال فترة الدراسة حيث يأخذ القيمة واحد للسنوات (١٩٨١-١٩٨٧) وصفر لباقي السنوات. يعود ذلك إلى أن هذه الفترة من الثمانينات حكمتها شروط المنافسة الكاملة التي سادت خلال فترة الطفرة النفطية والتي أثرت بدورها على قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بشكل عام وبالأخص قطاع خدمات المال، حيث أدت سياسة المنافسة الكاملة وكذلك غياب الرقابة المركزية والمصرفية خلال هذه الفترة إلى التوسع الكمي الكبير في عدد المؤسسات المصرفية والشركات المالية بمعدلات تفوق التحسن النوعي في ادارات المصارف والخدمات المصرفية المقدمة. كما أدت إلى إنتشار ظاهرة تجاوز القانون في قطاع الصرافة وتحول شركات الصرافة للقيام بأعمال البنوك وقبول الودائع والمضاربة بهذه الودائع، بالإضافة إلى إنهيار بعض المؤسسات المصرفية وتراجع أداء بعض الشركات المالية مما نتج عنه تباطؤ النمو في هذا القطاع وبالأخص قطاع خدمات المال (رشيد، ١٩٩٣، ١٠٧-١١٠).

وبعد إضافة المتغير الوهمي أصبحت النتائج كما هي في جدول (٤-٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤-٥)

دالة الإنتاج المقدرة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بعد إضافة المتغير الوهمي

رقم المعادلة	قيمة الثابت A	$\hat{\alpha}$	$\hat{\beta}$	D.V	$\hat{\delta}$ D.T.C	Returns to Scale ($\hat{\alpha}+\hat{\beta}$)	$\bar{R}^2$	قيمة F	D.W
معادلة(٥) المعلمات	*٢,٢٦١	٠,٢٤٣	**٠,٢٦٩	**٠,٠٧٨-		٠,٥١٢	٠,٩٤	٨٥,٤٦	٢,٠٣٠
القيمة التائية	٦,١٤٥	٤,٤٢٧	٢,١٢٨	٢,٧٤٧-					
معادلة(٦) المعلمات	*٢,٠٦٨	**٠,٢٦٨	**٠,٢٦٥	**٠,٠٨٥-	٠,٢٧٩-	٠,٥٣٣	٠,٩٣	٥٩,٨٩	٢,٠٨٣
القيمة التائية	٢,٦٢١	٢,٥٦٩	٢,٠١٦	٢,٢٣٦-	٠,٠٠٢-				

*ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪

** ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪

يتضح من خلال جدول (٤-٥) أن إشارة المتغير الوهمي المضاف إلى المعادلتين المقدرتين (٦،٥) كانت سالبة خلال فترة الدراسة بدلالة إحصائية بمستوى ١٪.

ومن خلال المعادلة (٥) المقدرة لنموذج دالة الإنتاج وبعد إضافة المتغير الوهمي يتضح مايلي:-

- ان مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال أكبر من مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل، كما أن مرونة الإنتاج بالنسبة للعنصرين معاً كانت أقل من واحد، مما يعكس عوائد الحجم المتناقص.

- بلغت قيمة الثابت A ٢,٢٦١ وكانت تحمل الإشارة الموجبة كما هو متوقع وبدلالة إحصائية عالية.

- كما ظهرت المعلمات المقدرة لكل من عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بالإشارة الموجبة مما يدل على أن لهما أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.

وكذلك يتبين من المعادلة (٦) المقدرة بعد إضافة المتغير الوهمي في جدول (٤-٥) مايلي:

- ان نسبة مساهمة عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) في الناتج المحلي الإجمالي متساوية تقريباً، كما أن مجموع مساهمتهما معاً في الناتج المحلي الإجمالي أقل من واحد صحيح مما يدل على أن هذا القطاع يتصف بعوائد الحجم المتناقص.

- بلغت قيمة الثابت A ٢,٠٦٨ بمستوى معنوية ١٪، كما أنها أيضاً ظهرت بالإشارة الموجبة وبدلالة إحصائية عالية، مما يدل على أن للتغير التكنولوجي أثراً إيجابياً كبيراً على هذا القطاع خلال فترة الدراسة.

- وكما يلاحظ أن معاملات رأس المال والعمل تحمل الإشارة الموجبة وذات دلالة احصائية، إلا أن معلمة عنصر الزمن المقدرة تظهر بالإشارة السالبة كما أنها ليست ذات دلالة إحصائية.

- لقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للمعادلتين المقدرتين (٦،٥) ٠,٩٤، ٠,٩٣ على التوالي، كما أن قيمة F المحسوبة للدالتين تقع ضمن القيمة المقبولة إحصائياً مما يدل على أن دالة الإنتاج المقدرة للمعادلتين بالصيغة اللوغاريتمية مقبولة لتمثيل العلاقة بين الإنتاج من ناحية وكل من العمل ورأس المال من ناحية أخرى.

- كما تشير قيمة معامل دوربون واتسون في المعادلتين المقدرتين (٦،٥) إلى عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين أخطاء التقدير.

- وبمقارنة النتائج التي حصلنا عليها في الجدولين (٤-٤) (٤-٥) بالنسبة للمعادلة (٥)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المقدرة لنموذج دالة الإنتاج نجد أن النتائج تحسنت بشكل ملحوظ بعد إضافة المتغير الوهمي (Dummy Variable)، حيث إرتفع R2 من ٠,٩ إلى ٠,٩٤ وقيمة إختبار F من ٥١,٦ إلى ٨٥,٥، كما أن المعلمات المقدرة كلها أصبحت ذات دلالة إحصائية، إضافة إلى أن قيمة إختبار دوربون واتسون تنفي وجود ظاهرة الإرتباط الذاتي بين أخطاء التقدير.

ولأغراض التوصيات سوف يتم إعتماد النتائج التي حصلنا عليها في الجدول (٤-٥) بالنسبة للمعادلة (٥).

على الرغم من أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يتصف بأنه قطاع ذو تقنية تعتمد على إستخدام الكثافة الرأسمالية أكثر من إعتماده على عنصر العمل نتيجة لإرتفاع حجم الإستثمارات والتكنولوجيا فيه إلا أنه وكما تشير النتائج بأن المساهمة النسبية لعنصري الإنتاج العمل ورأس المال كانت متقاربة، ويعود ذلك إلى إرتفاع إنتاجية العامل في هذا القطاع بسبب إستحواذه على الفئات المهنية والتعليمية العليا والعمالة المتدربة، وقد يعود إنخفاض مساهمة رأس المال في الناتج لهذا القطاع إلى محدودية السوق الأردنية وبالأخص لخدمات المال والتأمين وضعف فرص الإستثمار في هذا القطاع بسبب الظروف السياسية ومناخ الإستثمار وظروف عدم الإستقرار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى كثرة عدد المؤسسات المصرفية في هذا السوق المحدود حيث أنه وكما ذكرنا في الفصل الثالث أن اثنين وعشرين بنكاً تتنافس بشدة في هذا السوق بعدد كبير جداً من الفروع، مما أدى إلى تخفيض الهوامش الربحية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في هذا القطاع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٤-٤ درجة الإستخدام الأمثل للناتج المحلي الإجمالي ومدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال) لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

فيما يلي سيتم احتساب درجة الإستخدام الأمثل لكل من العمل ورأس المال والناتج المحلي الإجمالي للقطاع المشمول بالدراسة، وذلك بقسمة كل من عنصري الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي كما هي في جدول (٤-٢) والتي تعبر عن (Actual labor,capital,and output) على (Potential labor,capital,and output)[١] والتي يمكن الحصول عليها من خلال استخدام (3-Term Moving Average) بالنسبة للبيانات الواردة في جدول (٤-٢) [٢].

جدول (٤-٢) يوضح درجة الإستخدام الأمثل للناتج المحلي الإجمالي ولكل من عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) في القطاع المشمول بالدراسة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، ومن خلال هذا الجدول بالإضافة إلى الأشكال (٤-١)، (٤-٢)، (٤-٣) يتضح لنا أن هذا القطاع لم يستخدم عوامل الإنتاج الإستخدام الأمثل خلال فترة الدراسة مما يفسر تميز هذا القطاع بعوائد الحجم المتناقصة.

١- Potential Output: يعرف بأنه ما يمكن إنتاجه عند إستخدام عوامل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل (Full employment).

٢- لمزيد من التفاصيل انظر:

(Hallaq, Said, "Capacity Utilzation In Jordan", Abhhath AL-Yarmouk, Vol. 11, No 1, 1995).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤-٦)

درجة الإستخدام الأمثل للناتج المحلي الإجمالي ومدخلات الإنتاج (العمل ورأس المال)

لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي		العمل (عامل)		رأس المال	
	potentional*	Degree of Utilization	potentional*	Degree of Utilization	potentional*	Degree of Utilization
١٩٨٠	٣٦٠	١٠١,٧	٨٨١٥	١٠٥,٥	١٧٤,٥	١٠٤,٦
١٩٨١	٣٥٧	٩٨,٠	٩٩١٨	١٠٦,٩	٢٠٢,٥	٩٥,٨
١٩٨٢	٣٦٨,٢	٩٧,٥	١٠٥٣٣	١١١,١	٢٠١,٧	١١٣,٤
١٩٨٣	٣٨١,٧	٩٩,٤	١٢٧٦٦	١٠١,٨	٢٤٤,٤	١٠٢,٥
١٩٨٤	٤٠٢,١	١٠١,٤	١٣١٣٣	١٠٩,٦	٢٤٨,٣	٩٧,٣
١٩٨٥	٤٢٨,٩	١٠٢,٥	١٦٥٠٠	٩٧,٦	٢٧٧,٢	١٠٠,٨
١٩٨٦	٤٥٠,٨	٩٨,٧	١٧٧٣٣	٩٤,٢	٢٨٦,٩	٩٩,٩
١٩٨٧	٤٦٩,٥	٩٨,٨	١٦٦٦٦	١٠٣,٢	٣٠٧,٤	٩٦,٤
١٩٨٨	٤٩٢,٤	١٠٣,٢	١٨٢٠٠	٩٧,٣	٢٩٣,٢	١٠١,٤
١٩٨٩	٤٧٧,٧	٩٦,٥	١٧١٣٣	٩٤,٦	٣٠٢,٨	٨٤,٢
١٩٩٠	٤٥٩	٨٨,٧	١٨٩٠٠	٨٨,٩	٢٨٥,١	٨٥,٢
١٩٩١	٤٦٢	٩٧,٢	١٦٩٠٠	١٠٤,٧	٢٦٣,٨	٨٨,٥
١٩٩٢	٥٠٨,١	٩٢,٤	٢٠١٠٠	٩٨,٥	٢٤٣,٩	١٠٤,٨
١٩٩٣	٥٢٨,٣	١٠٣,٢	٢٠٨٠٠	١١٩,٧	٢٧٢,٣	٩٨,٨
١٩٩٤	٥٦٨,٨	٩٩,٣	٢٧٢٠٠	١٣٢,٧	٢٩١,٩	٩٩,٩
١٩٩٥	٥٩٠,٧	١٠١,١	٣٨٠٠٠	٩٧,٣	٣٠٩	١٠٠,١
١٩٩٦	٦٠٦,٩	١٠٠,٧	٣٩٣٠٠	٩٨,٧	٣١٣,١	١٠٨,٢
١٩٩٧	٦٢٦,٩	٩٧,٩	٤٣١٠٠	١١٠,٢	٣٥٣,٩	١٠٨,٤

المصدر:

* تم احتسابها من خلال استخدام (3-Term Moving Average) بالنسبة للبيانات الواردة في جدول (٤-٢).

- Degree of Utilization = Actual / Potential.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكل (٤-١)

درجة الإستخدام الأمثل لعنصر العمل في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

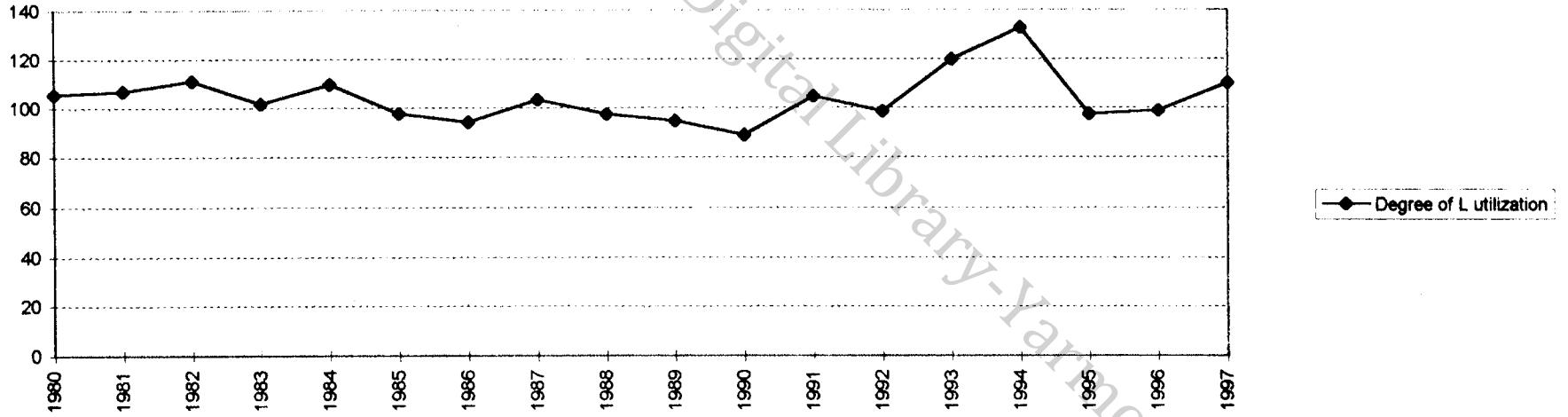

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٢)

درجة الإستخدام الأمثل لعنصر رأس المال في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

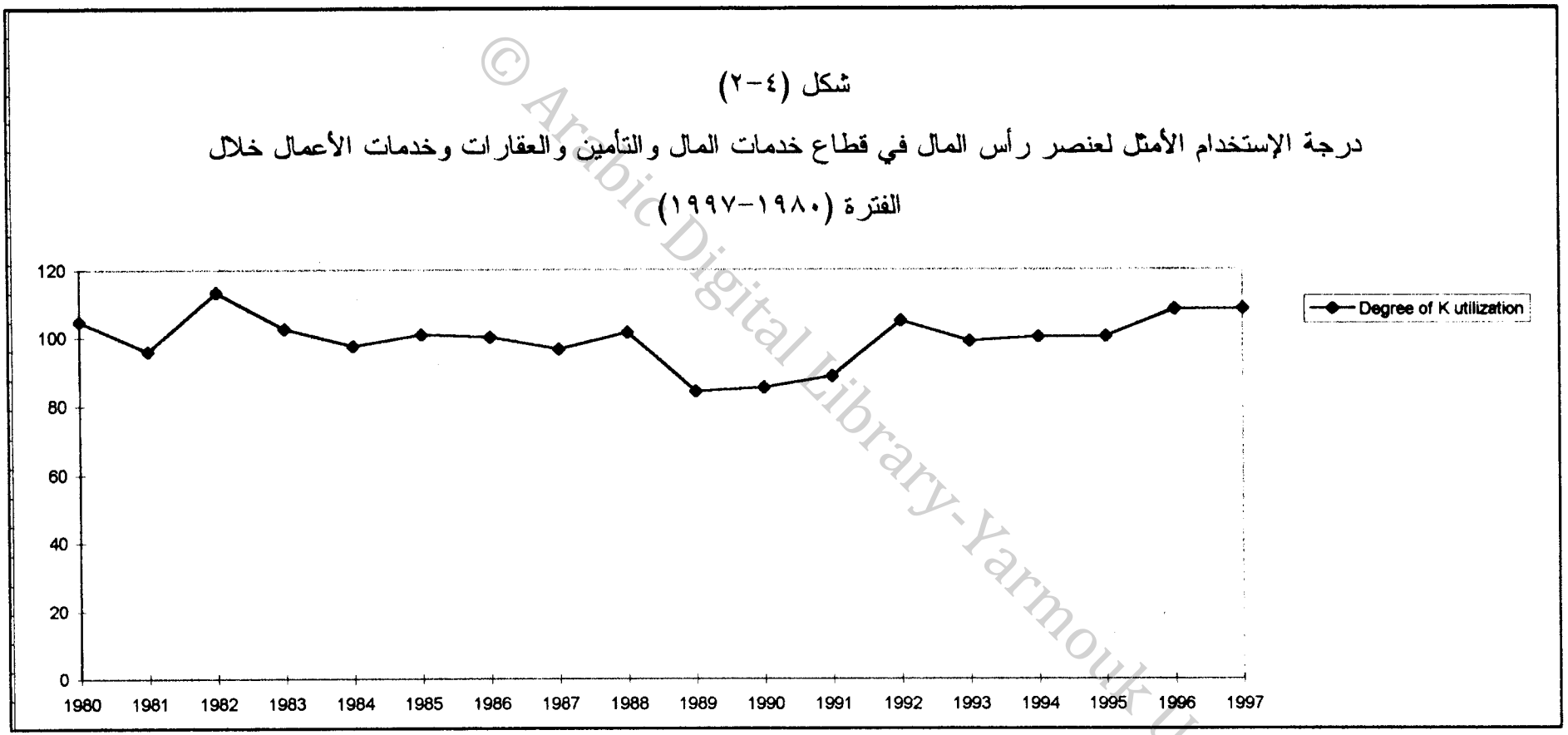

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكل (٤-٣)

درجة الإستخدام الأمثل للإنتاج في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات

وخدمات الأعمال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)

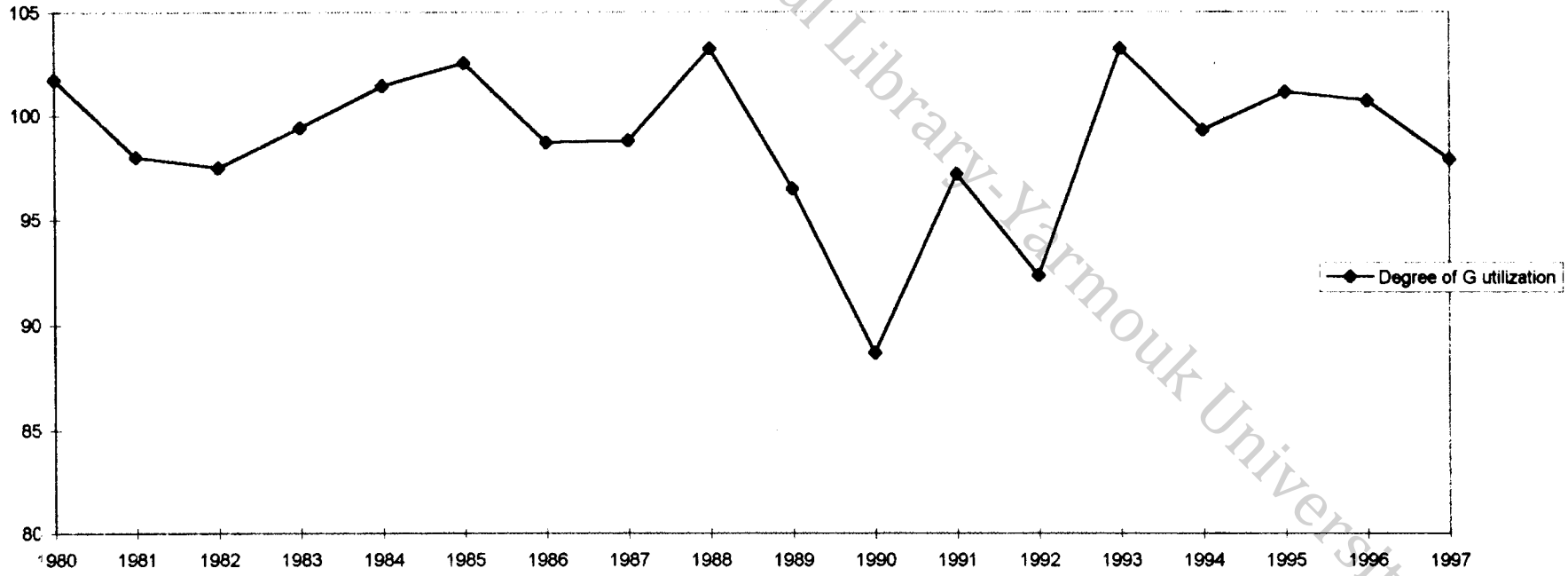

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيـــــات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

٥-١ الخلاصة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية حول قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧).

(١) يعتبر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ثاني أكبر قطاعات الخدمات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع منتجي الخدمات الحكومية، إذ تشكل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ١٨,٤٪ كمتوسط لفترة الدراسة، كما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات ٢٧٪ كمتوسط لفترة الدراسة.

(٢) لقد تطورت القيمة المضافة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال خلال فترة الدراسة فقد إزدادت من ١٩٢,٩ مليون دينار في عام ١٩٨٠ حتى وصلت إلى ٨٠٤,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٧ ويحتل كل من العقارات وخدمات المال المرتبتين الأولى والثانية في المساهمة في القيمة المضافة في هذا القطاع.

(٣) يساهم قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في إستيعاب مانسبته ٣,٣٪ من مجمل القوى العاملة كمتوسط لفترة الدراسة، وتعتبر القوى العاملة في نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال هي الأقل عدداً ونسبةً مقارنة ببقية قطاعات الخدمات.

(٤) يتميز هذا القطاع بإرتفاع إنتاجية العامل فيه وذلك بسبب:-

- إنخفاض حجم قوة العمل فيه مقارنة بمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- كثافة رأس المال المستخدم في هذا القطاع نتيجة لإرتفاع حجم الإستثمارات والتكنولوجيا فيه.
- إستحواذه على الفئات المهنية والتعليمية العليا والعمالة المتدربة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٥) لقد تطور أداء قطاع **خدمات المال** خلال فترة الدراسة كما ازدادت أهميته في الإقتصاد الأردني وذلك من خلال:-

- إرتفاع نسبة الموجودات من الناتج املحلي الإجمالي في قطاع خدمات المال من ١٦٧٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٣١٨,٤٪ في عام ١٩٩٧.
- ازدادت الأهمية النسبية للودائع من ٦١,٥٪ في عام ١٩٨٠ حتى وصلت إلى ١٢٠,٨٪ في عام ١٩٩٧.
- شكلت نسبة مساهمة الائتمان المحلي من الناتج المحلي الإجمالي ٧٤,٧٪ عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ١٠٩٪ في عام ١٩٩٧.

(٦) وفي **قطاع التأمين** لقد بلغت نسبة مساهمة أقساط التأمين المحصلة إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٦٧٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، كما تطورت حصة الفرد الواحد من السكان من إجمالي أقساط التأمين من (٧) دينار في عام ١٩٨٠ ووصلت إلى (١٩,٦) دينار في عام ١٩٩٧.

(٧) دل تقدير دالة إنتاج كوب-دوغلاس لقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أن المساهمة النسبية لكل من عنصري الإنتاج العمل ورأس المال كانت متساوية تقريباً إلا أن مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال كانت أكبر بقليل من مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل، كما بينت النتائج أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يتصف بعوائد الحجم المتناقصة، وذلك بسبب عدم إستخدام عناصر الإنتاج خلال فترة الدراسة الإستخدام الأمثل.

(٨) كذلك من خلال دالة إنتاج كوب-دوغلاس المقدرة تبين أن للكفاءة الفنية والتكنولوجية أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي على قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال خلال فترة الدراسة وبدلالة إحصائية عالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات:

بناءاً على ما تقدم من نتائج يمكن إيراد التوصيات التالية:-

(١) بما أن المساهمة النسبية لعنصر العمل في الإنتاج مساوية تقريباً للمساهمة النسبية لعنصر رأس المال في الإنتاج في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، توصي هذه الدراسة هذا القطاع بأن يهتم بعنصر العمل، ليس فقط عن طريق زيادة الكمية وإنما عن طريق تحسين النوعية لهذا العنصر على النحو الأمثل، والعمل على زيادة كفاءة العاملين في هذا القطاع من خلال التدريب والتعليم والتنظيم، وبما يتلاءم والتكنولوجيا المستخدمة الحديثة، لما له من أثر كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع وتخفيض التكاليف.

(٢) وكذلك توصي الدراسة هذا القطاع وبالأخص خدمات المال والتأمين إلى إندماج المؤسسات العاملة فيه وخلق مؤسسات أكبر وأقدر على المنافسة للإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير، وذلك لصغر حجم المؤسسات المالية والمصرفية وكثرة عددها في السوق الأردني المحدود، حيث أظهرت النتائج أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يتصف بعوائد الحجم المتناقصة.

(٣) على قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال الإهتمام بعنصر رأس المال لغرض إقتناء التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في هذا القطاع والتي تساهم بدورها في رفع الكفاءة الفنية للإنتاج، حيث أظهرت النتائج أن الكفاءة الفنية والتكنولوجية تلعب دوراً مهماً وقوياً في تنمية هذا القطاع وتطويره خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٧)، وكذلك لزيادة مساهمة عنصر رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المـــراجـــــع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. البنك المركزي الأردني، الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٧٩.

٢. عيسى إبراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، كانون أول ١٩٨٩.

٣. المالكي، عبدالله، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، البنك المركزي الأردني، المجلد١، عمان، ١٩٩٦.

٤. النابلسي، محمد سعيد، التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٤.

ب. الدوريات:

٥. إبراهيم، عيسى، انتاجية العامل في الأردن، مجلة العمل، العدد ٣٤، ١٩٨٦.

٦. حداد، مناور، أبرز السمات الأساسية للقوى العاملة الأردنية، مجلة العمل، الأردن، العدد ٤٩، ١٩٩٠.

٧. الحموري، قاسم، والبدري، صباح، أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ١٩٩٦م.

٨. خرابشة، عبد، "الإنتاجية في المؤسسات التي توظف عشرين عاملاً فأكثر"، مجلة دراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٩. رشيد، حيدر، القطاع المصرفي والمالي في الأردن ومعطيات المرحلة الحالية، مجلة العمل، العدد ٦١، ١٩٩٣.

١٠. العطاري، بسام، أوراق من تاريخ الجهاز المصرفي في الأردن، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني، العدد (٣،٢)، ١٩٨٣.

١١. عمارة، سعيد، تأمين الأخطار السياسية والتجارة الدولية ومناخ الإستثمار في العالم العربي، مجلة التأمين العربي، الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين، العدد ٣٩، ١٩٩٣.

١٢. عميرة، محمد سعد، القوى العاملة الأردنية، ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة العمل، الأردن، العدد ٢٩، ١٩٨٦.

١٣. القحطاني، إبراهيم، والحميد، عبد الواحد، دالة الانتاج لقطاع الخدمات: حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد ٧٢، ١٩٩٧م.

١٤. كامل، عمر، التأمين من وجهة نظر الإقتصاد المعاصر ومدى شرعيته إسلامياً، مجلة التأمين العربي، الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين، العدد ٤٨، ١٩٩٦.

١٥. ملكاوي، أحمد، "قياس الإنتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية"، دراسات، مجلد (٥)، عدد (٢)، ١٩٨٩.

ج. الرسائل الجامعية:

١٦. زريقات، زياد، التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني: خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٧. شطناوي، محمد ماجد، حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.

١٨. كمال، شريفة، الأثر المالي للإندماج في شركات التأمين في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥.

١٩. اللوزي، بسمة، تطور هامش الفائدة لدى البنوك التجارية وأثره على التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ١٩٩٥.

د. النشرات:

٢٠. الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، (٨٤-٩٧).

٢١. الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، ١٩٩٤.

٢٢. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (٦٤-٩٥)، "نشرة خاصة بمناسبة مرور ٣٠ عام على تأسيسه"، ١٩٩٦.

٢٣. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عدد ٣٥، جدول ٤٧، ١٩٩٩.

٢٤. سوق عمان المالي، البيانات الإحصائية للفترة بين ١٩٧٨-١٩٩٠، عمان، ١٩٩١.

٢٥. وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة أعمال التأمين، التقرير (السادس - الحادي عشر) عن أعمال التأمين في الأردن (١٩٨٠-١٩٩٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

26. Bani-Hani, and A. Shamia, "The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity: an Econometric Analysis", Abhath Al-Yaromuk: Humanities and Social Sciences, Vol. 5, No. 2, 1989.

27. Chaing, Alpha.C., Fundamental Methods of Mathematical Economics, McGraw-Hill Book Company, 1984.

28. Hallaq, Said, "Capacity Utilization In Jordan", Abhath AL-Yarmouk, Vol. 11, No. 1, 1995.

29. Hammad, Khalil, "An Aggregate Production for Jordan", METU Studies in Development, Vol. 13, No. (3-4), 1986.

30. Hammad, Khalil, "Sectoral Production Functions For Agriculture, Industry and Construction in Jordan: Econometric and Simulation Models", Abhath Al - Yarmouk: Humanities and Social Sciences. Vol. 10, No. 1, 1994.

31. Henderson, J. M. and R. E. Quandt, Microeconomic Theorry: A Mathematical Approach. New York: McGraw-Hill Book Company, 1971.

32. International Financial Statistics, Year Book, December 1998.

33. Quraan, Anwar, "Private & Public Investment and Economic Growth In Jordan: An Empirical Analysis", Abhath AL Yarmouk, Vol. 13, No. 3, 1997.

34. Shone, R. (1976), Microeconomics: A Modern Treatment. New York and San Fransisco: Academic Press.

35. Williams, N. A., Insurance: An Introduction to personnal Risk Management. NewYork: South - Western Publishing Company, 1984.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملاحـــــق الدراســـــة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (١-١)

الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٧

حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية

(بالمليون دينار)

الرقم	النشاط الاقتصادي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
أ-	الصناعات										
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	٨٣,٠	٧٩,٦	٩٢,٧	١٠٩,٨	٩٧,٤	٩٨,٤	١١٤,٣	١٣٧,٨	١٣٤,٥	١٣٩,٨
٢-	المناجم والمحاجر	٤٠,٢	٤٣,٦	٤٦,٤	٤٣,٥	٦٣,٧	٦٥,٦	٦٨,٣	٦٦,٩	٨٢,٤	١٥٤,٥
٣-	الصناعات التحويلية	١٣٣,٣	١٨٩,٨	٢١٢,٦	٢٠٤,٣	٢٤٦,٩	٢٠٥,٤	١٩٣,٩	٢١٣,٦	١٩٧,٠	٢٥٤,٧
٤-	الكهرباء والمياه	١٧,٢	٢٣,٧	٢٩,١	٢٢,١	٣٢,٠	٤٠,١	٤٤,٢	٤٨,٥	٥٠,٦	٥٢,٧
٥-	الانشاءات	١٠٤,٠	١٣٣,٢	١٧٤,٤	١٨٦,٨	١٨٥,٣	١٤٨,٧	١٣٧,٥	١٢٠,٠	١١٢,٩	١٠١,٥
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٤٩,١	٢١٤,٤	٢٥٣,٢	٢٥٧,٤	٢٨٨,١	٢٨٩,٤	٢٧٣,٥	٢٦٩,٢	٢٥٤,٩	١٨٠,٧
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	١٢٧,٣	١٧٠,٨	٢٠٤,٨	٢٢٨,٢	٢٣٠,٤	٢٦٥,٤	٢٧٤,٧	٢٧٧,٤	٢٩٤,٥	٣٥٩,١
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٨٧,٠	٢٠١,٩	٢٣٣,٦	٢٥٩,١	٢٩٧,٧	٣١٤,٤	٣١٨,٧	٣٢٩,٣	٣٧٧,٢	٤١٣,٨
٩-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٨,٧	٢١,٤	٢٤,٩	٣١,٩	٣٤,٤	٣٨,٣	٣٩,٣	٤٠,٣	٤٦,١	٤٥,٦
ب-	منتجو الخدمات الحكومية	١٨٦,٥	٢٢٥,٢	٢٥٥,١	٢٧٥,١	٢٩٩,٥	٣٢٨,٣	٣٦٩,٧	٣٨٨,٠	٤١٨,٩	٤٣١,٣
ج-	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	١٤,٩	١٦,٨	١٧,٠	١٨,٦	١٩,٧	١٩,٩	١٩,٧	٢٠,٤	٢١,٥	٢٥,٢
د -	الخدمات المنزلية	١,٥	٢,٤	٢,٥	٣,٥	٤,٠	٤,٩	٥,٨	٥,٩	٥,٦	٦,٠
	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	١٠٥١,٤	١٣٠٩,١	١٥٢٧,٩	١٦٠٨,٤	١٧٦٤,٢	١٧٨٢,٥	١٨٢٠,٨	١٨٧٨,٠	١٩٤٦,٦	٢١٠٩,٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تابـــع ملحق (١-١)

الناتج المحلي الاجمالي
حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية

(بالمليون دينار)

الرقم	النشاط الاقتصادي	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
أ-	الصناعات								
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	١٨٧,٨	٢١٣,٥	٢٤٦,٩	١٩٣,٣	١٩٣,٢	١٧١,٨	١٦٠,٧	١٤٧,٥
٢-	المناجم والمحاجر	١٤٨,٨	١٢٤,٩	١٣٠,٥	١٠٦,٩	١٠٢,٤	١٥٧,٧	١٦٦,٠	١٦٩,٢
٣-	الصناعات التحويلية	٣٤٥,٣	٣٤٣,٧	٤٠٦,٣	٤٢٧,٣	٥٦١,٤	٥٧٩,٧	٥٢٨,٦	٥٩٢,١
٤-	الكهرباء والمياه	٥٣,٩	٦٢,٠	٦٦,٦	٧٨,٧	٨٤,٠	٩٨,١	١٠٤,١	١١٧,٤
٥-	الانشاءات	١٠٥,٦	١٢٥,٧	٢١٥,٣	٢٨٣,٧	٢٩٩,٤	٢٩٧,٥	٢٥٢,٥	٢٢٢,٠
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٢١٦,٨	٢٥٤,٧	٢٧٨,٧	٣١٧,٢	٣٧٧,٠	٤١٤,٦	٤٦٩,٣	٥١٧,٠
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	٣٦٢,٠	٣٨٢,٧	٤٥٠,٠	٤٨٧,١	٥٢٠,١	٥٧٢,٣	٦٣٠,٤	٦٥٩,٣
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٤٠٧,٠	٤٧٢,٢	٥٢٠,٤	٦٢٢,٧	٦٥٨,٩	٧٢١,٧	٧٥٤,٠	٧٧٨,٢
٩-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	٥١,١	٦٦,٢	٨٦,٩	٨٨,٨	١٠٩,٦	١٢٨,٦	١٤٧,٣	١٥٥,٨
ب-	منتجو الخدمات الحكومية	٤٤٩,١	٤٧٤,٤	٥٥٤,٧	٦١٩,١	٦٦٦,٩	٧٥٦,٤	٨٢٧,٣	٨٩٠,٧
ج-	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	٣٠,٨	٣٤,٠	٣٩,٢	٣٨,٩	٤٧,٠	٥٠,٤	٥١,٤	٥٢,٨
د -	الخدمات المنزلية	٦,٢	٥,٣	٧,٢	٧,٦	٦,٠	٥,٩	٥,٣	٥,٢
	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	٢٣٢٤,٥	٢٥٠٥,٦	٢٩٦٠,٩	٣٢٠٤,٩	٣٥٥٢,٠	٣٨٧٩,٧	٤٠١٩,٧	٤٢٢٦,٢

* بيانات أولية.

المصدر

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢-١٩٩٢، تشرين الأول ١٩٩٤، للفترة: ١٩٨٠-١٩٩٢

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة، ١٩٩٧، للفترة: ١٩٩٣-١٩٩٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (١-٢)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الإقتصادي ومن مسوح مختلفة

الرقم	النشاط الإقتصادي	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
أ-	الصناعات				
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	٦,٥	٦,٩	١٠	٦,٧
٢-	المناجم والمحاجر	٠,٧	١,٥	١,٢	١,٥
٣-	الصناعات التحويلية	١٣,١	١٢,٨	١١,٩	١٢,٣
٤-	الكهرباء والمياه	١,٤	١,٤	١,٥	٢
٥-	الإنشاءات	٩,٥	١٠	١٠,٣	٦,٧
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٧,٧	١٦,٣	١٧	١٨,٣
٧-	النقل والتخزين والإتصالات	٨,٦	٩,٢	٨,٣	٨,٥
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٦
٩-	الخدمات الإجتماعية والشخصية ومنتجو الخدمات الحكومية وخدمات أخرى	٣٨,٧	٣٨,١	٣٧	٣٩,٤
	المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

* بيانات أولية.

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة ١٩٩٧ (بيانات غير منشورة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحـــق (١-٣)

معدلات تغلغل التأمين وكثافته في الأسواق العربية لعام ١٩٩٦.

المرتبة على نطاق البلدان العربية	البلد العربي	مدى تغلغل التأمين Insurance penetration (حصة الأقساط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي			المرتبة على نطاق البلدان العربية	كثافة نشاط التأمين Insurance density (حصة الفرد من إجمالي الأقساط)		
		تأمينات الحياة ٪	التأمينات العامة ٪	إجمالي أعمال السوق ٪		تأمينات الحياة (دولار)	التأمينات العامة (دولار)	إجمالي أعمال السوق (دولار)
١.	لبنان	٠,٥٩	٢,٦١	٣,٢	٤	٢١	٩٤	١١٥
٢.	المغرب	٠,٥١	٢,٠٥	٢,٥٦	٩	٧	٢٧	٣٤
٣.	البحرين	٠,٣٥	١,٧١	٢,٠٦	٣	٣١	١٥٠	١٨١
٠٤	قطر	٠	١,٧٨	١,٧٨	٢	٠	٢٤٢	٢٤٢
٠٥	**الأردن**	**٠,٥٠**	**١,٢٤**	**١,٢٤**	**١٠**	**٨**	**٢٠**	**٢٨**
٠٦	تونس	٠,١٢	١,٥١	١,٦٣	٩	٢	٣٢	٣٤
٠٧	الإمارات العربية	٠,٢١	١,٣٠	١,٥١	١	٣٩	٢٣٧	٢٧٦
٠٨	عُمان	٠,١٥	٠,٧٧	٠,٩٢	٦	١٠	٥٣	٦٣
٠٩	مصر	٠,٠١٥	٠,٦٤	٠,٧٩	١٢	٢	٧	٩
٠١٠	الكويت	٠,٠٨	٠,٥٥	٠,٦٣	٥	١٤	٩٨	١١٢
٠١١	الجزائر	٠,٠٢	٠,٥٦	٠,٥٨	١٢	٠	٩	٩
٠١٢	العربية السعودية	٠,٠٢	٠,٥٢	٠,٥٤	٧	٢	٣٩	٤١
٠١٣	سوريا	٠,٠١	٠,٤٨	٠,٤٩	١١	٠	١٩	١٩
٠١٤	ليبيا	٠,٠٢	٠,٣٤	٠,٣٦	٨	٢	٣٧	٣٩

المصدر: الاتحاد الأردني لشركات التأمين، دراسة عن دافع العمل التأميني في الأردن، ١٩٩٥، ص١٠٢.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (١-٤)

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الخدمات		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات٪ بالأسعار الجارية
		الناتج المحلي الإجمالي	٪ من GDP	
١٩٨٠	١٠٥١,٤	٦٨٥	٦٥,٢	---
١٩٨١	١٣٠٩,١	٨٥٢,٩	٦٥,٢	٢٤,٥
١٩٨٢	١٥٢٧,٩	٩٩١,١	٦٤,٩	١٦,٢
١٩٨٣	١٦٠٨,٤	١٠٧٣,٨	٦٦,٨	٨,٣
١٩٨٤	١٧٦٤,٢	١١٧٣,٨	٦٦,٥	٩,٣
١٩٨٥	١٧٨٢,٥	١٢٦٠,٦	٧٠,٧	٧,٤
١٩٨٦	١٨٢٠,٨	١٣٠١,٤	٧١,٥	٣,٢
١٩٨٧	١٨٧٨	١٣٣٠,٥	٧٠,٨	٢,٢
١٩٨٨	١٩٤٦,٦	١٤١٨,٧	٧٢,٨	٦,٦
١٩٨٩	٢١٠٩,٦	١٤٦١,٧	٦٩,٣	٣
١٩٩٠	٢٣٢٤,٥	١٥٢٣	٦٥,٥	٤,٢
١٩٩١	٢٥٠٥,٦	١٦٨٩,٥	٦٧,٤	١٠,٩
١٩٩٢	٢٩٦٠,٩	١٩٣٧,١	٦٥,٤	١٤,٧
١٩٩٣	٣٢٠٤,٩	٢١٨١,٤	٦٨,١	١٢,٦
١٩٩٤	٣٥٥٢	٣٢٨٥,٥	٦٧,٢	٩,٤
١٩٩٥	٣٨٧٩,٧	٢٦٤٩,٩	٦٨,٣	١١,١
١٩٩٦	٤٠١٩,٧	٢٨٨٥	٧١,٨	٨,٩
١٩٩٧*	٤٢٢٦,٢	٣٠٥٩	٧٢,٤	٦,٠
المعدل			٦٨,٣	

* بيانات أولية

المصدر:

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، ١٩٩٤، للفترة: ١٩٨٠-١٩٩٢.

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة، للفترة: ١٩٩٣-١٩٩٧.

أما النسب المئوية فقد احتسبت من قبل الباحثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (١-٥)

نسبة المساهمة القطاعية للناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٧
حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية وبسعر الكلفة

الرقم	النشاط الاقتصادي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
أ-	الصناعات										
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	٧,٩	٦,١	٦,١	٦,٨	٥,٥	٥,٥	٦,٣	٧,٣	٦,٩	٦,٦
٢-	المناجم والمحاجر	٣,٨	٣,٣	٣,٠	٢,٧	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٤,٢	٧,٣
٣-	الصناعات التحويلية	١٢,٧	١٤,٥	١٣,٩	١٢,٧	١٤,٠	١١,٥	١٠,٦	١١,٤	١٠,١	١٢,١
٤-	الكهرباء والمياه	١,٦	١,٨	١,٩	١,٤	١,٨	٢,٢	٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٥
٥-	الانشاءات	٩,٩	١٠,٢	١١,٤	١١,٦	١٠,٥	٨,٣	٧,٦	٦,٤	٥,٨	٤,٨
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٤,٢	١٦,٤	١٦,٦	١٦,٠	١٦,٣	١٦,٢	١٥,٠	١٤,٣	١٣,١	٨,٦
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	١٢,١	١٣,٠	١٣,٤	١٤,٢	١٣,١	١٤,٩	١٥,١	١٤,٨	١٥,١	١٧,٠
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٧,٨	١٥,٤	١٥,٣	١٦,١	١٦,٩	١٧,٦	١٧,٥	١٧,٥	١٩,٤	١٩,٦
٩-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	١,٨	١,٦	١,٦	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,١	٢,٤	٢,٢
ب-	منتجو الخدمات الحكومية	١٧,٧	١٧,٢	١٦,٧	١٧,١	١٧,٠	١٨,٤	٢٠,٣	٢٠,٧	٢١,٥	٢٠,٤
ج-	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	١,٤	١,٣	١,١	١,٢	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,٢
د -	الخدمات المنزلية	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تابـــع ملحق (١-٥)

نسبة المساهمة القطاعية للناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالاسعار الجارية وبسعر الكلفة									
الرقم	النشاط الاقتصادي	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
أ-	الصناعات								
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	٨,١	٨,٥	٨,٣	٦	٥,٤	٤,٤	٤	٣,٤
٢-	المناجم والمحاجر	٦,٤	٥,٠	٤,٤	٣,٣	٢,٩	٤,١	٤,١	٣,٩
٣-	الصناعات التحويلية	١٤,٩	١٣,٧	١٣,٧	١٣,٣	١٥,٩	١٤,٩	١٣,٢	١٣,٧
٤-	الكهرباء والمياه	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧
٥-	الانشاءات	٤,٥	٥,٠	٧,٣	٨,٩	٨,٤	٧,٧	٦,٣	٥,٢
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٩,٣	١٠,٢	٩,٤	٩,٩	١٠,٦	١٠,٧	١١,٧	١٢
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	١٥,٦	١٥,٣	١٥,٢	١٥,٢	١٤,٦	١٤,٨	١٥,٧	١٥,٣
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٧,٥	١٨,٨	١٧,٦	١٩,٤	١٨,٦	١٨,٦	١٨,٩	١٨,١
٩-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٢,٨	٣,١	٣,٣	٣,٧	٣,٦
ب-	منتجو الخدمات الحكومية	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٧	١٩,٣	١٨,٨	١٩,٥	٢٠,٦	٢٠,٧
ج-	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	١,٣	١,٤	١,٣	١,٢	١,٣	١,٢	١,٣	١,٢
د -	الخدمات المنزلية	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* بيانات أولية: دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.

المصدر:

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢-١٩٩٢، تشرين الأول ١٩٩٤، للفترة ١٩٨٠-١٩٩٢.

الفترة: ١٩٩٣-١٩٩٧ تم احتسابها من قبل الباحثة باستخدام الملحق (١-١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (١-٦)

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
حسب النشاط الاقتصادي للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٧

الرقم	النشاط الاقتصادي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
أ-	الصناعات										
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	٣٥,٢	(٤,١)	١٦,٥	١٨,٤	(١١,٣)	١,٠	١٦,٢	٢٠,٦	(٢,٤)	٣,٠
٢-	المناجم والمحاجر	٤٦,٢	٨,٥	٦,٤	(٦,٢)	٤٦,٤	٣,٠	٤,١	(٢,٠)	٢٣,٢	٨٧,٥
٣-	الصناعات التحويلية	١٢,١	٤٢,٤	١٢,٠	(٣,٩)	٢٠,٩	(١٦,٨)	(٥,٦)	١٠,٢	(٧,٨)	٢٩,٣
٤-	الكهرباء والمياه	٦٧,٠	٣٧,٨	٢٢,٨	(٢٤,١)	٤٤,٨	٢٥,٣	١٠,٢	٩,٧	٤,٣	٤,٢
٥-	الانشاءات	١٩,٧	٢٨,١	٣٠,٩	٧,١	(٠,٨)	(١٩,٨)	(٧,٥)	(١٢,٧)	(٥,٩)	(١٠,١)
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٢٩,٧	٤٣,٨	١٨,١	١,٧	١١,٩	٠,٥	(٥,٥)	(١,٦)	(٥,٣)	(٢٩,١)
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	٢٠,٢	٣٤,٢	١٩,٩	١١,٤	١,٠	١٥,٢	٣,٥	١,٠	٦,٢	٢١,٩
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٣,٣	٨,٠	١٥,٧	١٠,٩	١٤,٩	٥,٦	١,٤	٣,٣	١٤,٥	٩,٧
٩-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٤,٧	١٤,٤	١٦,٤	٢٨,١	٧,٨	١١,٣	٢,٦	٢,٥	١٤,٤	(١,١)
ب-	منتجو الخدمات الحكومية	٨,٦	٢٠,٨	١٣,٣	٧,٨	٨,٩	٩,٦	١٢,٦	٤,٩	٨,٠	٣,٠
ج-	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	٢٠,٢	١٢,٨	١,٢	٩,٤	٥,٩	١,٠	(١,٠)	٣,٦	٥,٤	١٧,٢
د -	الخدمات المنزلية	٥٠,٠	٦٠,٠	٤,٢	٤٠,٠	١٤,٣	٢٢,٥	١٨,٤	١,٧	(٥,١)	٧,١
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	١٩,٤	٢٤,٥	١٦,٧	٥,٣	٩,٧	١	٢,١	٣,١	٣,٧	٨,٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تابـــع ملحق (١-٦)

معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

حسب النشاط الاقتصادي

الرقم	النشاط الاقتصادي	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
أ-	الصناعات								
١-	الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك	٣٤,٣	١٣,٧	١٥,٦	(٤٣,٦)	٠	(١١,١)	(٦,٥)	(٨,٢)
٢-	المناجم والمحاجر	(٣,٧)	(١٦,١)	٤,٥	(١٨,١)	(٤,١)	٥٤	٥,٣	١,٩
٣-	الصناعات التحويلية	٣٥,٦	(٠,٥)	١٨,٢	٥,٢	٣١,٤	٣,٣	(٨,٨)	١٢
٤-	الكهرباء والمياه	٢,٣	١٥,٠	٧,٤	١٨,٢	٦,٧	١٦,٨	٦,١	١٢,٨
٥-	الانشاءات	٤,٠	١٩,٠	٧١,٣	٣١,٨	٥,٥	(٠,٦)	(١٥,١)	(١٢,١)
٦-	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٢٠,٠	١٧,٥	٩,٤	١٣,٨	١٨,٩	١٠	١٣,٢	١٠,٢
٧-	النقل والتخزين والاتصالات	٠,٨	٥,٧	١٧,٦	٨,٢	٦,٨	١٠	١٠,٢	٤,٦
٨-	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	(١,٦)	١٦,٠	١٠,٢	١٩,٧	٥,٨	٩,٥	٤,٥	٣,٢
٩-	الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٢,١	٢٩,٥	٣١,٣	٢,٢	٢٣,٤	١٧,٣	١٤,٥	٥,٨
ب-	منتجو الخدمات الحكومية	٤,١	٥,٦	١٦,٩	١١,٦	٧,٧	١٣,٤	٩,٤	٧,٧
ج-	منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	٢٢,٢	١٠,٤	١٥,٣	(٠,٨)	٢٠,٨	٧,٢	٢	٢,٧
د -	الخدمات المنزلية	٣,٣	(١٤,٥)	٣٥,٨	٥,٦	(٢١,١)	(١,٧)	(١٠,٢)	(١,٩)
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	١٠,٢	٧,٨	١٨,٢	١٩,٥	٥,٤	٩,٧	٤,٤	٣,٥

* بيانات أولية: دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.

المصدر:

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة. الحسابات القومية، ١٩٥٢-١٩٩٢، تشرين الأول ١٩٩٤، للفترة ١٩٨٠-١٩٩٢.

الفترة: ١٩٩٣-١٩٩٧ تم احتسابها من قبل الباحث باستخدام الملحق (١-١).

( ) تعني معدلات نمو سالبه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق (١-٧)

دور قطاع الخدمات في استيعاب العمالة

(الف عامل)

السنة	العمالة الكلية	الخدمات	
		العدد	٪
١٩٨٠	٤٠٥,٣	٢٧٤,٤	٦٧,٧
١٩٨١	٤١٨,٤	٢٨٤,٥	٦٨
١٩٨٢	٤٣١,٨	٢٩٧,٩	٦٩
١٩٨٣	٤٤٥,٣	٣١١,١	٦٩,٩
١٩٨٤	٤٥٨,٥	٣١٨,٩	٦٩,٦
١٩٨٥	٤٧٢,٣	٣٢٨,٥	٦٩,٦
١٩٨٦	٤٩٢,٦	٣٤٢,٨	٦٩,٩
١٩٨٧	٥٠٩,٣	٣٥٦,٢	٦٩,٩
١٩٨٨	٥٢١,٨	٣٦٧	٧٠,٣
١٩٨٩	٥٢٣,٥	٣٧٣,٣	٧١,٣
١٩٩٠	٥٢٤,٢	٣٧٣,٨	٧١,٣
١٩٩١	٥٥٢,٠	٣٩٣	٧٤,٩
١٩٩٢	٦٠٠,٠	٤٢٧	٧١,٢
١٩٩٣	٨٥٩,٣	٦٤٧,١	٧٥,٣
١٩٩٤	٩٤٨,٧	٦٥١,٧	٦٨,٧
١٩٩٥	٩٧٤,٦	٦٥٦,٩	٦٧,٤
١٩٩٦	٩٩٤,٠	٦٥٩,١	٦٦,٣
١٩٩٧*	١,٠٣٢,٧	٧٣١,١	٧٠,٨
المعدل			٧٠,١

* بيانات أولية

المصدر:

عيسى إبراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، كانون أول ١٩٨٩ ص ٦٤، للفترة: ١٩٨٠-١٩٨٧.

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، دائرة الأبحاث والدراسات، كانون أول ١٩٩٦، للفترة: ١٩٨٨-١٩٩٣.

أما حجم العمالة للفترة: ١٩٩٤-١٩٩٧ فقد تم احتسابها بواسطة ضرب:

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي (دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة) انظر ملحق (١-٢) × القوى العاملة الأردنية (وزارة العمل، التقرير السنوي لسنتي ١٩٩٦، ١٩٩٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Estimating a Production Function For: Finance, Insurance, Real Estates And Business Services In Jordan

Under the Supervision Of Prof. Dr. Khalil Hammad

Abstract

The importance of this study stems from the fact that it concentrates on one of the service sectors in Jordan which is: Finance, Insurance, Real estates, and Business services, while most other studies concentrate on the commodity production.

The aim of this study is to estimate the production function of the type (Cobb - Douglas) for this sector in Jordan during the period 1980-1997. It also aims at identifying the contribution of both the labour and capital factors in the gross domestic production for this sector in the study period.

It was found that the finance, Insurance, Real estate, and Business services contributes 18.4% to the Gross Domestic product of Jordan in general as an average to the study period and it contributes 27% to the gross domestic product in the services sector in particular as an average to the study period. This sector, also, uses 3.3% of Jordan's labour force during the study period.

The estimated results of the production function showed that output elasticity with respect to capital and labour were: 0.27 and 0.24 respectively. The (Cobb - Douglas) production showed also that decreasing returns to scale are prevailing in this sector since during the study period.

An important result of this study has shown that technical efficiency was highly significant and has a positive effect on output in this sector.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com